فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الجمعة 14 جمادي الآخرة 1447هـ 5 ديسمبر/ كانون الأول 2025 Friday 5 December
العدد 6235 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية في القدس.. موجة انتهاكات تهدد الهوية الفلسطينية والدينية دون رادع

غزة-القدس المحتلة/ عبد الرحمن يونس

شهدت مدينة القدس المحتلة خلال الأيام الماضية تصعيداً واسعاً في اعتداءات سلطات الاحتلال ومستوطنيها، شملت اقتحامات المسجد الأقصى، والهدم، والتهجير، والاعتقالات، في محاولة لتغيير الهوية التاريخية والدينية للمدينة. وأكد مركز معلومات وادي حلوة أن عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال الشهر الماضي تجاوز 4100

2

570 حالة اعتقال بينهم 41 طفلاً واستشهاد أسير خلال نوفمبر

رام الله/ فلسطين:

رصد مركز فلسطين لدراسات الأسرى، اعتقال 570 حالة اعتقال بينهم 8 نساء و41 طفلاً، خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي في الضفة الغربية بما فيها القدس.

ونوّه مركز فلسطين في تقرير له أمس، إلى أن حالات الاعتقال التى تم رصدها لا تشمل عمليات الاعتقال الجماعي التى نفذتها سلطات الاحتلال في معظم مدن وقرى الضفة المحتلة وطالت المئات من المواطنين، وتم الإفراج عن غالبيتهم بعد ساعات من التحقيق ونقل عدد أخر إلى مراكز

3

خلال 24 ساعة

8 شهداء و16 إصابة وصلوا مشافي غزة

غزة/ فلسطين:

قالت وزارة الصحة بغزة إن "8 شهداء بينهم 6 جدد، وشهيدين انتشال، و16 إصابة وصلوا مشافي قطاع غزة خلال الـ 24 ساعة الماضية. وذكرت الوزارة في تقرير لها يوم الخميس، أنه منذ وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر 2025 بلغ إجمالي الشهداء 366 ، وإجمالي الإصابات 938 مصابًا، وإجمالي الانتشال 619 شهيدًا. وحسب التقرير، فقد ارتفعت حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 70,125 شهيدًا 171,015 إصابة منذ السابع من أكتوبر للعام 2023م.

حماس تندد وتدعو للتصدي لوحشية الاحتلال ضد الأسرى

"هيئة الأسرى" تُعلن استشهاد 3 فلسطينيين من معتقلي غزة

رام الله/ فلسطين:

أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، أسماء ثلاثة شهداء من معتقلي غزة ارتقوا خلال الفترة الماضية في سجون الاحتلال ومعسكراته. وقالت المؤسستان في بيانٍ صدر عنها، أن الشهداء هم: الشهيد

3

7066 انتهاكًا إسرائيليًا في نوفمبر بالضفة والقدس

قوات الاحتلال الإسرائيلي تجرف أحد الشوارع خلال اقتحام مدينة الخليل أمس (فلسطين)

القدس المحتلة/ فلسطين:

ارتفعت وتيرة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2025، حيث سجل مركز معلومات فلسطين «معطى» 7066 انتهاكًا، أسفرت عن استشهاد 25 فلسطينيًا وإصابة 309 آخرين.

وأوضح مركز «معطي» في بيانٍ له أن الاحتلال اعتقل 945 شخصًا واحتجز 300 آخرين، ونفذ 1317 اقتحامًا و1190 مداهمة، إضافة إلى 1121 تضييقًا على الحواجز و323 إغلاقًا.

وهدمت قوات الاحتلال 61 منزلًا، ودمرت 272 ممتلكًا، وصادرت 115 ممتلكة، بينما نفذت 300 عملية إطلاق نار و153 نشاطًا استيطانيًا.

وسجلت اعتداءات المستوطنين 477 حادثًا بحق المواطنين وممتلكاتهم، في حين أصدرت قوات الاحتلال 3 قرارات إبعاد في القدس، ونفذت 132 اعتداءً على المقدسات، واعتدت على 11 صحفيًا وطواقم طبية، و9 اعتداءات على التعليم، وقمعت 3 مظاهرات.

احتفاء شعبي واسع في غزة

الاحتلال الإسرائيلي يعلن مقتل ياسر أبو شباب في رفح

الناصرة-غزة/ محمد أبو شحمة:

أعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس، مقتل ياسر أبو شباب في منطقة رفح، موضحة أنه تمت تصفيته على يد مجموعة مسلحة لم تُكشف هويتها بعد.

ونقلت القناة "12" الإسرائيلية عن مسؤول أمني إسرائيلي قوله، إن أبو شباب نقل إلى مستشفى "سوروكا" حيث توفي متأثرا بجراحه.

وبحسب مصدر عسكري إسرائيلي آخر، فإن المعلومات الأولية إلى أن حركة "حماس" كانت تمتلك معلومات استخبارية دقيقة حول تحركات أبو شباب، جُمعت عبر أشخاص مقربين منه، من بينهم أفراد من عائلته.

بدورها أكدت منصة "حدشوت حموت" الإسرائيلية، أن ياسر أبو شباب ونائبه غسان الدهيني وقعا في كمين نفّذه عنصر من "حماس" في مدينة رفح جنوب قطاع غزة أسفر عن مقتل أبو شباب وإصابة نائبه إصابة خطيرة. وفي السياق نفسه، قال

3

شرطة غزة: 6 مراكز تخدم المواطنين على مدار الساعة ونسعى لمزيد من بسط الأمن

غزة/ نبيل سنونو:

قال مدير شرطة محافظة غزة العميد هاشم السرحي، إن ستة مراكز تابعة للشرطة في المحافظة تقدم الخدمة للمواطنين على مدار الساعة، مؤكدا السعي إلى مزيد من بسط الأمن. وأضاف السرحي في تصريحات خاصة لصحيفة "فلسطين" أمس: "أقمنا مراكز الشرطة من جديد في محافظة غزة. كل الأفرع والطواقم تقدم

3

أم على حافة الانتظار.. انشراح مهرة تبحث عن ابنها وسط ركام الحرب

غزة/ جمال غيث:

في زاوية من ميناء غزة البحري، تتكئ خيمة بالية على ما تبقى من أعمدة لم تعد قادرة على صدّ برد الشتاء ولا لهيب الصيف، تعيش السبعينية انشراح مهرة، وقد حوّلتها الحرب إلى لاجئة داخل وطنها، بعد أن دمر جيش الاحتلال منزلها في جباليا البلد خلال توغله قبل أشهر، ودفعها هي وآلاف العائلات إلى النزوح القسري.

5

ذوو الإعاقة في غزة بين الانهيار المعيشي والضغط الاقتصادي

غزة/ رامي رمانة:

في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، تتفاقم معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بصورة غير مسبوقة، حيث تتداخل الأزمات الاقتصادية والمعيشية لتشكّل عبئًا ثقيلًا يفوق قدرة الأسر على الصمود. ومع حلول اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يصادف الثالث من ديسمبر من كل عام، تتزايد الحاجة إلى

7

من صمودٍ مُعلَن إلى علاجٍ سرّي.. رحلة النساء مع الألم النفسي في غزة

غزة/ مريم الشوبكي:

لم تكن الحرب على غزة مجرد قصف ومجاعة ونزوح، بل كانت أيضًا حربًا على العقول والنفوس، التي انهارت تحت ثقل فقدان الأمان وتلاشي شبكات الدعم الاجتماعي. خلف أبواب الخيام ومراكز الإيواء، انفجر صمتٌ طويل عن آلام نفسية دُفنت لسنوات تحت عناوين مثل "قوة الشخصية" و"الصبر"، بينما كانتْ الحقيقة مرضًا

5

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الجمعة 14 جمادي الآخرة 1447هـ 5 ديسمبر/ كانون الأول Friday 5 December 2025
WWW.FELESTEEN.PS

تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية في القدس.. موجة انتهاكات تهدد الهوية الفلسطينية والدينية دون رادع

غزة-القدس المحتلة/ عبد الرحمن يونس

شهدت مدينة القدس المحتلة خلال الأيام الماضية تصعيداً واسعاً في اعتداءات سلطات الاحتلال ومستوطنيها، شملت اقتحامات المسجد الأقصى، والهدم، والتهجير، والاعتقالات، في محاولة لتغيير الهوية التاريخية والدينية للمدينة.

وأكد مركز معلومات وادي حلوة أن عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال الشهر الماضي تجاوز 4100 مستوطن، منهم من حاول إدخال قرابين حيوانية وأداء صلوات علنية داخل ساحات المسجد، فيما سمحت شرطة الاحتلال لعدد من المتطرفين بالصعود إلى المسجد وإنشاد ترانيم دينية. كما قامت سلطات الاحتلال بإجبار عائلتي شويكي وعودة على إخلاء عقاراتهما في حي بطن الهوى ببلدة سلوان لصالح جمعية استيطانية، في محاولة للاستيلاء على نحو 5 دونمات و200 متر مربع، بينما واصلت عمليات الهدم والإغلاق وتوزيع أوامر وقف البناء، مستهدفة المنازل والمنشآت التجارية والزراعية.

ويؤكد المراقبون أن استمرار هذه الاعتداءات يشكل تهديداً مباشراً للهوية الفلسطينية والدينية للقدس، ويستهدف تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، وتحويلها إلى مساحة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، مع محاولات إعادة صياغة التاريخ والواقع الثقافي والديني للمدينة المقدسة. وتعتبر حماية المسجد الأقصى والقدس مسؤولية مباشرة على الفلسطينيين في المدينة، إلى جانب دعم المجتمع الدولي لوقف هذه الانتهاكات وحماية حقوق سكان القدس الأصليين.

بدوره قال الباحث في شؤون القدس عبد الله معروف لصحيفة فلسطين: "تطورات الأحداث في المسجد الأقصى تسير بوتيرة أسرع مما توقعه المراقبون"، مشيراً إلى محاولة ثمانية مستوطنين اقتحام المسجد يوم 18 نوفمبر عبر باب الأسباط حاملين قرابين حيوانية. وأضاف معروف أن المستوطنين حاولوا تنفيذ طقوس ذبح القرابين داخل ساحات المسجد، إلا أن حراس الأقصى تمكنوا من إيقافهم قبل تنفيذ ذلك، فيما تدخلت شرطة الاحتلال واعتقلت المتسللين وأطلقت سراحهم لاحقاً.

وأوضح معروف أن المحاولة لم تكن مرتبطة بأي مناسبة دينية يهودية، وهو ما يعكس توجيهات سياسية عليا لدى تيار الصهيونية الدينية المهيمن على حكومة نتنياهو، الذي يرى الأشهر المقبلة فرصة لتطبيق رؤيته التوسعية في المسجد، مدعومة بخطوات سياسية في واشنطن عبر مقترحات قوانين تعترف بـ"السيادة الإسرائيلية الكاملة على الأقصى". وأضاف أن "العملية منسقة بين تل أبيب ومستوطني الضفة وواشنطن، بهدف تحويل المسجد الأقصى إلى موقع ديني يهودي مع السماح للمسلمين بالوصول إليه مؤقتاً، كما حدث في المسجد الإبراهيمي بالخليل".

من جانبه قال الباحث المختص في شؤون القدس فخري أبو دياب لـ"فلسطين" إن جمعية "إلعاد" الاستيطانية، إحدى أغنى المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، توسع نشاطاتها في بلدة سلوان بهدف تهويدها وفرض أغلبية يهودية.

وأوضح أبو دياب أن الجمعية تشرف على نحو 70 بؤرة استيطانية في وادي حلوة، وتموّل حفريات وأنفاقاً مستمرة ومشاريع تهويدية مثل حدائق توراتية ومسارات تلمودية و"قبور وهمية"، إضافة إلى إنشاء وحدات فندقية لاستقبال المستوطنين والزوار الأجانب، في ما وصفه بـ"السياحة التهويدية" التي تستهدف غسل أدمغة الزوار وتعزيز الرواية التوراتية على حساب الرواية الفلسطينية.

وأشار أبو دياب إلى أن الهدف من هذه المشاريع هو تهويد سلوان بالكامل، وفرض واقع استيطاني وسياحي على حساب الطابع العربي والإسلامي للمدينة، تمهيداً لفرض سيطرة كاملة على المسجد الأقصى، وتحويله إلى موقع ديني يهودي، فيما يبقى المصلون الفلسطينيون تحت مراقبة مشددة ويخضعون لقيود متعددة.

نتنياهو يرشح سكرتيره المصاب على يد "حماس" لرئاسة الموساد.. ويثير غضبا

الناصرة/ فلسطين:

قرر رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أمس، تعيين سكرتيره العسكري رومان غوفمان رئيسا لجهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد).

وينهي الرئيس الحالي لـ"الموساد" دافيد برنياع ولاية من خمس سنوات في منصبه في حزيران / يونيو 2026، حيث يعد رئيس "الموساد" من المناصب المهمة، لمسؤوليته عن العمليات الاستخبارية بالخارج، وبينها تجسس واغتيالات.

مكتب نتنياهو قال في بيان إنه تم "إجراء مقابلات مع عدد من المرشحين"، مضيفا أن نتنياهو "قرر تعيين سكرتيره العسكري اللواء رومان غوفمان رئيسا جديدا للموساد"، على ان يُعرض قرار رئيس الوزراء اليوم على اللجنة الاستشارية للتعيينات في المناصب العليا"، وفقا للبيان.

وبشأن سجل غوفمان، أفاد البيان بأنه تولى مناصب عملياتية وقيادية بالجيش، منها قائد بسلاح المدرعات، ورئيس مقر عمليات الحكومة بالمناطق، في إشارة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولفت الى أنه أصيب بجروح خطيرة في تشرين الأول / أكتوبر 2023، خلال اشتباك مع مقاومين من حركة "حماس" بمحيط قطاع غزة.

ومن ناحية أخري أثار القرار موجة واسعة من الجدل داخل المؤسسة الأمنية، بعدما اعتبرت شخصيات استخباراتية سابقة أن الخطوة لا تستند إلى كفاءة مهنية متخصصة في العمل السري.

ووفق ما بثته هيئة البث الإسرائيلية، فإن اعتراضات برزت داخل أروقة الجهاز نفسه بسبب افتقار غوفمان للخلفية الاستخبارية اللازمة لإدارة واحد من أهم الأجهزة الحساسة في إسرائيل.

ومن جانبه قدم نتنياهو دفاعا قويا عن مرشحه، مؤكدًا أن غوفمان أثبت كفاءة "استثنائية" خلال فترة الحرب، وأنه كان على تماس مباشر ومفتوح مع أجهزة الاستخبارات كافة، بما فيها الموساد، كما أشار إلى إصابة غوفمان بجروح خطرة خلال اشتباك مع عناصر من حركة حماس شرق غزة، معتبرًا أن خبراته الميدانية تمنحه قدرة على فهم التحديات الأمنية من الداخل.

ومن المنتظر أن تُعرض التوصية على اللجنة الاستشارية للتعيينات العليا، برئاسة رئيس المحكمة العليا الأسبق آشر غرونيس، للمصادقة عليها. في حال الموافقة، سيصبح غوفمان ثاني ضابط قادم من الجيش يتولى رئاسة جهاز استخبارات في عهد نتنياهو، بعد تعيين ديفيد زيني رئيسًا للشاباك، وهو القرار الذي كان قد أثار خلافات سياسية واسعة وانتهى على طاولة المحكمة العليا.

فتح معبر رفح "للمغادرين فقط".. هل تُمهد (إسرائيل) للتهجير القسري؟

غزة/ محمد الأيوبي:

أثار إعلان الاحتلال الإسرائيلي عزمه فتح معبر رفح البري للمغادرين فقط موجة من التساؤلات حول أهدافه الحقيقية، وسط اتهامات بأن (إسرائيل) تحاول فرض واقع ميداني يخدم أجندتها التهجيرية، متجاوزة كل القوانين والاتفاقيات الدولية، بما فيها خطة ترامب لوقف الحرب في غزة، التي نصت على تشغيل المعابر في الاتجاهين لضمان دخول وخروج آمنين، مع احترام حق العودة.

وبينما تنفي القاهرة وجود أي تنسيق مسبق، تبدو (إسرائيل) وكأنها تعيد صياغة المعبر كأداة ضغط لفرض واقع ميداني يسهل مغادرة الغزيين دون ضمانات لعودتهم، في خطوة تثير مخاوف من فتح الباب أمام مرحلة جديدة من مخطط التهجير تحت غطاء إنساني.

وكان جيش الاحتلال قد أعلن أن فتح المعبر سيقتصر على من يحصلون على الموافقات الأمنية الإسرائيلية، وبالتنسيق -كما قال- مع الجانب المصري وبإشراف الاتحاد الأوروبي. في المقابل، نفت مصر أي تنسيق مع (إسرائيل) لفتح المعبر باتجاه واحد فقط، مؤكدة في بيان لهيئة الاستعلامات أنها لن توافق إلا بفتح المعبر "في الاتجاهين للدخول والخروج، كما نصّت عليه خطة ترامب للسلام".

أجندة تهجير

وفي السياق، أكد الأكاديمي والخبير في الشأن الإسرائيلي الدكتور محمد هلسة أن إعلان الاحتلال فتح معبر رفح "للمغادرين فقط" يعكس محاولة واضحة لفرض واقع ميداني يخدم أجندتها التهجيرية، خصوصًا في ظل غياب أي تنسيق مع الجانب المصري، الأمر الذي يجعل عودة المغادرين إلى غزة غير مضمونة على الإطلاق.

ويرى هلسة في حديثه لصحيفة "فلسطين"، أن القرار جاء متأخرًا ومحمّلًا بالألغام السياسية، بعدما نجحت (إسرائيل) في جر مرحلة الافتتاح إلى نهاية المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار بدلاً من بداية تطبيقه.

ويشير إلى أن التناقض بين التصريحات الإسرائيلية والمصرية يكشف جوهر المشكلة: (إسرائيل) تتحدث عن فتح المعبر باتجاه واحد، بينما تنفي القاهرة وجود أي تنسيق، وهو ما يعني — وفق قوله — أن الاحتلال يحاول تصوير الأمر وكأنه "مشكلة مصر التي ترفض استقبال الغزيين". ويضيف أن هذا الطرح الإسرائيلي يهدف لإحراج القاهرة ودفعها للتعاطي مع المعبر خارج إطار الضمانات، بما يسهل عملية الخروج دون عودة، وهو ما ينسجم مع ما تسميه (إسرائيل) "التهجير الطوعي".

ويحذر هلسة من أن فتح المعبر بهذه الطريقة يطرح أسئلة خطيرة، فعدم وجود ضمانات للعودة يجعل أي فلسطيني يغادر — سواء للدراسة أو العلاج أو زيارة — مهددًا بعدم القدرة على الرجوع. ويعتبر أن هذه النقطة تحديدًا تمثل لب المخطط الإسرائيلي، إذ تستثمر (إسرائيل) حاجة الناس الملحّة للخروج لتضعهم أمام خيار أحادي الاتجاه. ويقول: "ما لم يخرج موقف مصري واضح يؤكد أن أي فتح للمعبر يتم بتنسيق يضمن عودة المغادرين، فإن (إسرائيل) تكون قد فتحت الباب عمليًا لتطبيق الترانسفير".

أما عن الموقف المصري المتوقع، فيرجح هلسة أن القاهرة ستتمسك بموقفها الرافض لأي ترتيبات لا تكفل العودة، إذ صنفت مصر قضية تهجير الغزيين كخط أحمر، مشيرًا إلى أن (إسرائيل) ستستخدم ضغوطًا إعلامية وسياسية في محاولة لتحميل مصر مسؤولية بقاء المعبر مغلقًا، لكنها في نهاية المطاف لن تتمكن من تجاوز الموقف المصري دون دعم أمريكي مباشر.

ويخلص هلسة إلى أن "الكرة الآن تُرمى عمدًا في الملعب المصري"، في محاولة لاستدراج القاهرة إلى فتح المعبر دون تنسيق، لكنه يعتقد أن مصر ستكون أكثر حذرًا في هذه المرحلة، وأن الولايات المتحدة قد تلعب دور "المفتاح" في ترتيب آلية مشتركة تضمن خروج الغزيين وعودتهم.

مشروع تهجير لم يتوقف

من جانبه، يرى الباحث في الشأن الإسرائيلي عادل شديد أن القرار الإسرائيلي بفتح معبر رفح باتجاه واحد يعكس "عقلية أحادية" تحاول من خلالها (إسرائيل) فرض نفسها كجهة آمرة، لا تنتظر موافقة أحد، في تناقض مباشر مع خطة ترامب التي نصت بوضوح على فتح المعبر في الاتجاهين لضمان دخول وخروج آمنين كما كان الحال قبل الحرب.

ويقول شديد لـ"فلسطين"، إن (إسرائيل) تستغل مرحلة وقف إطلاق النار، أو على الأقل خفض وتيرة النار، لتمرير ما عجزت عنه الدبابة والطائرة والإبادة "التهجير"، مضيفًا: "فتح المعبر باتجاه واحد فقط، دون ضمان العودة، يعني أن من يغادر غزة — حتى لو خرج للعلاج أو الدراسة — قد لا يتمكن من العودة إطلاقًا، خصوصًا أن كل من سيُسمح له بالمغادرة يحتاج إلى موافقة أمنية إسرائيلية، ولن تمنح (إسرائيل) هذه الموافقة إلا بما يخدم مصالحها".

ويتابع حديثه: أن الموقف المصري جاء متناغمًا مع خطة ترامب ومع مصلحة بقاء الفلسطينيين في غزة، رغم الوضع الإنساني الكارثي الذي تحاول (إسرائيل) تعميقه إلى حد دفع الناس إلى اليأس، عبر إعاقة الإعمار ومنع الخيام والبيوت المتنقلة، بحيث يصبح الخروج — بلا عودة — هو الخيار المتاح.

وعن مكانة مشروع التهجير داخل (إسرائيل)، يجزم شديد أن الفكرة لم تتراجع رغم توقيع اتفاق خطة ترامب، بل "إن قرار التهجير الذي اتخذته حكومة الاحتلال قبل شهور — تحت مسمى تنفيذ خطة ترامب — ما يزال ساري المفعول"، مشيرًا إلى أن مكونات الحكومة تراهن على منع إدخال المواد الإنسانية ومنع الإعمار لتحقيق هذا الهدف، بعيدًا عن الوسائل العسكرية.

ويعتقد أن هناك قناعة إسرائيلية بأن استعادة ما تبقى من الأسرى عبر خطة ترامب والتفاهم مع حماس يمهد لمرحلة تفاهمات أمريكية–إسرائيلية تسمح بابتكار "آلية منظمة لتهجير الفلسطينيين"، سواء عبر معبر كرم أبو سالم، أو معبر "إيرز"، أو عبر البحر أو أي مسار آخر.

ورغم وضوح الموقف المصري ورفض الغالبية الساحقة من الفلسطينيين، "إلا أن (إسرائيل) ما زالت مقتنعة أنها لم تفشل بعد في تحقيق هذا الهدف"، يؤكد شديد.

والأخطر — بحسب شديد — هو أن ماكينة نتنياهو الإعلامية نجحت في إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن هذه الحرب "استكمال لحرب 1948" وأن بقاء (إسرائيل) في المنطقة "لم يعد ممكنًا طالما بقي الفلسطينيون في غزة". ويشير إلى استطلاعات رأي حديثة تظهر أن 73% من المجتمع اليهودي يدعمون تهجير الفلسطينيين داخل أراضي الـ48 رغم أنهم مواطنون يحملون الهوية الإسرائيلية ويشاركون في الحياة السياسية. أما في ما يتعلق بغزة والضفة الغربية، فيقدر شديد أن نحو 99% من الرأي العام الإسرائيلي يرى ضرورة تهجير سكانهما.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
info@felesteen.ps
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
WWW.FELESTEEN.PS
00970597308096
1700900800
2885990

احتفاء شعبي واسع في غزة

الاحتلال الإسرائيلي يعلن مقتل ياسر أبو شباب في رفح

الناصرة-غزة/ محمد أبو شحمة:

أعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس، مقتل ياسر أبو شباب في منطقة رفح، موضحة أنه تمت تصفيته على يد مجموعة مسلحة لم تُكشف هويتها بعد.

ونقلت القناة "12" الإسرائيلية عن مسؤول أمني إسرائيلي قوله، إن أبو شباب نقل إلى مستشفى "سوروكا" حيث توفي متأثرا بجراحه.

وبحسب مصدر عسكري إسرائيلي آخر، فإن المعلومات الأولية إلى أن حركة "حماس" كانت تمتلك معلومات استخبارية دقيقة حول تحركات أبو شباب، جُمعت عبر أشخاص مقربين منه، من بينهم أفراد من عائلته.

بدورها أكدت منصة "حدشوت حموت" الإسرائيلية، أن ياسر أبو شباب ونائبه غسان الدهيني وقعا في كمين نفّذه عنصر من "حماس" في مدينة رفح جنوب قطاع غزة أسفر عن مقتل أبو شباب وإصابة نائبه إصابة خطيرة.

وفي السياق نفسه، قال مراسل إذاعة جيش الاحتلال دورون كدوش، إن أبو شباب الذي يُشار إليه قائد الميليشيات المسلحة في شرق رفح، والمتهم بالتعاون مع الاحتلال خلال الأشهر الأخيرة، قُتل بإطلاق نار نفذه مسلحون.

في المقابل، سادت حالة من الفرح بين أهالي قطاع غزة، عقب الإعلان عن مقتل أبو شباب، مؤكدين أن ما حدث له هو مصير كل من يخون شعبه في أحلك الظروف.

واعتبر المواطنون أن مقتل أبو شباب يُشكّل انتصارًا للمقاومة وعقابًا لكل من خان قضيته وشعبه، ما دفع إلى حالة احتفاء شعبي واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي وفي الأوساط الشعبية.

وانتشرت تغريدات ومنشورات تُحيّي المقاومة، فيما عدّ كثيرون مقتل أبو شباب بمثابة "عدالة شعبية" بحق الخونة.

كما تداول نشطاء مقاطع فيديو تظهر توزيع الحلوى في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بلبنان، احتفاءً بمقتل العميل أبو شباب، وما رافق ذلك من مظاهر فرح بين الفلسطينيين هناك.

ونشر الصحفي محمود العامودي مقطع فيديو عبر حسابه على موقع "فيسبوك"، قال فيه: "هذه نهاية طبيعية لكل من خان أرضه وقضيته، ولا يتوقع نهاية أخرى، فحتى لو بقي حيًا سيعيش ذليلًا مهانًا تحت أقدام أسياده الذين سيتخلون عنه".

وكتب الناشط فضل القدرة في منشور عبر حسابه على "فيسبوك": "طُويت صفحة ياسر أبو شباب، وبقي اسمه شاهدًا على سقوط من اختار طريق الخيانة، فالخائن لا مكان له بين أبناء وطنه، ومصيره إلى مزبلة التاريخ... بينما يبقى الوطن وأهله الأوفياء".

وغرد خالد مجدي عبر حسابه على منصة "إكس": "هذا يوم عيد في غزة... مقتل العميل ياسر أبو شباب صباح اليوم إلى مزابل التاريخ".

كما كتب بلال نزار ريان عبر حسابه على "إكس": "اليوم سقط ياسر أبو شباب... والعقبى لكبار عملاء إسرائيل قبل صغارهم، ممن فتحوا الجسور الجوية والبرية، وكانوا قبة حديدية لحماية إسرائيل إعلاميًا وماليًا وعسكريًا".

وغرّد تامر أدهم عبر حسابه على "إكس" قائلًا: "بعد مقتل ياسر أبو شباب، تظل المقاومة متقدمة على الاحتلال باستخباراتها العميقة، بعدما جنّدت مجموعة من عناصرها داخل مليشيا أبو شباب، وتظاهروا بعداوتهم لحماس، ثم نُفّذ كمين قُتل فيه أبو شباب وأسر نائبه وأربعة آخرون".

وفي سياق متصل، قال السياسي المصري أسامة جاويش إن مقتل العميل أبو شباب طوى صفحته، واصفًا إياه بأنه شخص "تلوثت يداه بدماء الشعب الفلسطيني، وسرق المساعدات، وكان يتجول بسلاح إسرائيلي ومركبات إسرائيلية".

وأضاف جاويش في مقطع فيديو نشره عبر حسابه على "إكس": "قُتل أبو شباب بعدما رفض الاحتلال استقباله داخل أراضيه لأنه بات خطرًا عليهم، وهذه الضربة ستؤثر سلبًا على دولة الاحتلال؛ إذ كانت لديهم خطط كبيرة تعتمد عليه في المنطقة".

وياسر أبو شباب، من مواليد 1990 من سكان رفح ومنتم إلى قبيلة الترابين، كان معروفًا قبل الحرب على غزة بسجل جنائي شمل قضايا تهريب ومخدرات، ما أدى إلى اعتقاله في سجون غزة لسنوات.

ومع بداية حرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع وتعرض السجن للقصف، تمكن من الفرار مع عدد من السجناء، ليعاود الظهور لاحقًا كقائد لمجموعة مسلّحة أطلق عليها اسم "القوات الشعبية" شرق رفح.

وخلال الأشهر اللاحقة، برز اسم "أبو شباب" في سياق اتهامات واسعة بالعمالة والتعاون المباشر مع جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وأشارت مصادر وتقارير متعددة، إلى تلقيه دعمًا وتنفيذ مجموعته مهام أمنية لصالح الاحتلال، من بينها إقامة نقاط تفتيش ومنع فصائل المقاومة من التحرك في بعض المناطق، في محاولة إسرائيلية لبناء قوة محلية بديلة تخدم أهدافها خلال الحرب.

وترافق ذلك مع اتهامات إضافية لمجموعته بالسطو على المساعدات الإنسانية وفرض إتاوات على السكان، ما أثار غضبًا شعبيًا واسعًا، ودفع قبيلته "الترابين" إلى إعلان البراءة منه بشكل رسمي، مؤكدة أنه لا يمثلها ولا يمت بصلة إلى أعرافها.

حماس تندد وتدعو للتصدي لوحشية الاحتلال ضد الأسرى

"هيئة الأسرى" تُعلن استشهاد 3 فلسطينيين من معتقلي غزة

رام الله/ فلسطين:

أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، أسماء ثلاثة شهداء من معتقلي غزة ارتقوا خلال الفترة الماضية في سجون الاحتلال ومعسكراته.

وقالت المؤسستان في بيانٍ صدر عنها، أن الشهداء هم: الشهيد تيسير سعيد العبدّ صبابه (60 عامًا)، وخميس شكري مرعي عاشور (44 عامًا)، وخليل أحمد خليل هنية (35 عامًا).

وأوضحتا أنّ عائلة الشهيد صبابه أُبلغت رسميًا عبر مؤسسة "هموكيد" الإسرائيلية بعد رد من جيش الاحتلال، فيما وردت ردود من الاحتلال باستشهاد الأسيرين خميس عاشور وخليل هنية. ووفق المعلومات، فقد استُشهد صبابه في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024 بعد شهرين من اعتقاله، وخميس عاشور في 8 فبراير/ شباط 2024 بعد يوم واحد من اعتقاله، بينما استُشهد خليل هنية في 25 ديسمبر 2024 بعد نحو عام من الاعتقال.

وأضافت الهيئة والنادي أن الشهداء الثلاثة تركوا خلفهم أسرًا، فصبابه أب لتسعة أبناء، وعاشور لأربعة، وهنية لأربعة.

وهؤلاء الشهداء هم جزء من عشرات المعتقلين الذين استشهدوا منذ بدء حرب الإبادة داخل سجون الاحتلال نتيجة التعذيب، التجويع، الانتهاكات الطبية، والاعتداءات الجنسية، إلى جانب الحرمان والتنكيل والإذلال.

ويُحتجز العديد من المعتقلين تحت الإخفاء القسري، فيما نفذ الاحتلال إعدامات ميدانية بحق آخرين، كما توثق صور جثامين الأسرى التي سُلّمت بعد وقف إطلاق النار سياسة الإعدام المنهجية.

وبحسب ما وثقته مؤسسات الأسرى، فقد تجاوز عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ بداية حرب الإبادة الـ 100، بينهم 84 أعلن عن هوياتهم رسميًا، منهم 50 معتقلًا من غزة، ليصل بذلك إجمالي شهداء الحركة الأسيرة الفلسطينية منذ عام 1967 إلى 321 شهيدًا معروفة هوياتهم.

وحملت هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير الاحتلال المسؤولية الكاملة عن استشهاد المعتقلين، ودعت المنظومة الحقوقية الدولية لاتخاذ إجراءات لمحاسبة قادة الاحتلال على جرائم الحرب، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي منحتها الولايات المتحدة ودول أخرى للاحتلال على مدار عقود، والتي بلغت ذروتها مع بدء حرب الإبادة.

وأكدت الهيئة والنادي أن الجرائم التي تستمر سجون الاحتلال في ممارستها بحق الأسرى جزء من حرب إبادة مستمرة، تهدف إلى تنفيذ عمليات إعدام بطيء، في مرحلة تعتبر الأكثر دموية في تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينية

ولفت التقرير إلى أن الغالبية العظمى من المعتقلين محتجزون دون محاكمة، ما بين اعتقال إداري تعسفي، ومن يُصنّفهم الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين"، حيث بلغ عدد المعتقلين الإداريين حتى نوفمبر الماضي نحو 3368، وعدد "المقاتلين غير الشرعيين" 1205، دون احتساب كافة معتقلي غزة.

من جانبها، قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إن الإعلان عن ارتقاء ثلاثة أسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، يمثل دليلاً جديداً على حجم الجرائم الممنهجة التي يرتكبها الاحتلال بحق أسرانا البواسل، ويؤكد وحشية ما تقوم به إدارة السجون من تعذيب وإهمال طبي وسياسات تنكيل، في سياق سياسة قتل رسمية ومتعمدة تُمارس بعيدًا عن أي رقابة أو محاسبة دولية.

ونعت الحركة في تصريح صحفي، الأسرى الذين تأكد ارتقاؤهم داخل سجون الاحتلال، مؤكده ضرورة التحرك العاجل لإلزام الاحتلال بالكشف الفوري عن مصير الأسرى المختفين قسريًا، وتسليم جثامين الشهداء المحتجزة، وضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم الوحشية.

وحذرت الحركة من جريمة ما يتعرض له الأسرى من تعذيب ممنهج، وتجويع متعمد، وإهمال طبي قاتل، واعتداءات جسدية وجنسية، فضلًا عن سياسات التنكيل والحرمان والإذلال، والاحتجاز في ظروف تمس بإنسانيتهم وكرامتهم.

ودعت الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والإنسانية إلى ممارسة مسؤولياتها وفتح تحقيق دولي في جرائم الاحتلال بحق الأسرى، بما في ذلك حالات الإعدام الميداني والتعذيب التي أودت بحياة العشرات داخل مراكز التحقيق والسجون. والضغط بكل السبل لوقف هذه الجرائم التي تضرب بعرض الحائط كافة الأعراف والقوانين.

شرطة غزة: 6 مراكز تخدم المواطنين على مدار الساعة ونسعى لمزيد من بسط الأمن

غزة/ نبيل سنونو:

قال مدير شرطة محافظة غزة العميد هاشم السرحي، إن ستة مراكز تابعة للشرطة في المحافظة تقدم الخدمة للمواطنين على مدار الساعة، مؤكدا السعي إلى مزيد من بسط الأمن.

وأضاف السرحي في تصريحات خاصة لصحيفة "فلسطين" أمس: "أقمنا مراكز الشرطة من جديد في محافظة غزة. كل الأفرع والطواقم تقدم الخدمة على مدار الساعة لخدمة أبنائنا".

وأوضح أن هذا العمل الشرطي، يشمل شرطة المرور والبلديات والشرطة القضائية والشرطة البحرية.

وتابع: "نسعى إلى مزيد من بسط الأمن والسيطرة ومزيد من فرض الأمن خلال الأيام القادمة".

وطمأن السرحي المواطنين، بأن الشرطة تعمل على توفير الأمان داخل غزة.

وأرجع نجاح الشرطة في عملها رغم استهداف الاحتلال لها وإيقاعه الشهداء والجرحى في صفوفها، إلى تعاون الشعب الفلسطيني ولجان الإصلاح والعائلات مع الشرطة واحترامهم لها.

وقال السرحي: إن هذا التعاون الشعبي مع الشرطة ساهم في ضبط الحالة الأمنية خلال الفترة الماضية.

وشدد مدير شرطة محافظة غزة، على مواصلة العمل لخدمة المواطنين رغم قصف الاحتلال سياراتها ومقراتها، قائلا: "سنعمل بأيدينا. سنعمل دوما على بناء هذا البلد".

وعلى مدار سنتين من حرب الإبادة الجماعية التي بدأها الاحتلال في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، استشهد أكثر من 787 من شرطة وعناصر تأمين المساعدات، وفق بيان سابق للمكتب الإعلامي الحكومي.

570 حالة اعتقال بينهم 41 طفلاً واستشهاد أسير خلال نوفمبر

رام الله/ فلسطين:

رصد مركز فلسطين لدراسات الأسرى، اعتقال 570 حالة اعتقال بينهم 8 نساء و41 طفلاً، خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي في الضفة الغربية بما فيها القدس.

ونوّه مركز فلسطين في تقرير له أمس، إلى أن حالات الاعتقال التى تم رصدها لا تشمل عمليات الاعتقال الجماعي التى نفذتها سلطات الاحتلال في معظم مدن وقرى الضفة المحتلة وطالت المئات من المواطنين، وتم الإفراج عن غالبيتهم بعد ساعات من التحقيق ونقل عدد أخر إلى مراكز التحقيق الرسمية.

وبلغ إجمال حالات الاعتقال بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وحتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في الضفة الغربية إلى نحو 21 ألف حالة اعتقال، طالت 610 امرأة وفتاة، وحوالي 1600 طفلا، وآلاف من الأسرى المحررين.

وبيّن أن قوات الاحتلال اعتقلت خلال خلال أكتوبر الماضي 570 مواطناً، بينهم 8 سيدات و41 قاصراً، إضافة لاستشهاد أسير في سجون الاحتلال.

وفي السياق، ذكر المركز أن قوات الاحتلال أعادت اعتقال النائب المقدسي المبعد عن القدس "محمد أبو طير" (75 عام) بعد مداهمه المنزل الذى يقيم فيه ببلدة دير صلاح في بيت لحم، وتحويله للاعتقال الإداري لـ4 اشهر.

ووصل عدد المعتقلين القاصرين خلال شهر أكتوبر الماضي، وفق تقرير المركز، إلى 41 طفلاً أصغرهم الطفل خطاب أشرف حسين (10 سنوات) من بلدة عزون شرق قلقيلية، والطفل راكان عمايره (13 عامًا) من جنين.

ورصد المركز، 8 حالات اعتقال من النساء، بينهن أمهات شهداء ومطلوبين؛ للضغط عليهم لتسليم أنفسهم، حيث اعتقلت سهير أبو هاشم والدة الشهيد إبراهيم الزعاقيق من بيت أمّر شمال الخليل، كما اعتقلت السيدة اعتزاز جود الله زوجة الشهيد إبراهيم هواش من نابلس.

فيما اعتقلت السيدة "أم عامر" العيسة والدة المطارد عبد السلام العيسة من جنين، بينما اعتقلت المحاضرة في جامعة النجاح الوطنية الدكتورة منال الحاج بدرساوى بعد اقتحام منزلها في نابلس.

وكشف مركز فلسطين أن عدد شهداء الحركة الاسيرة ارتفع خلال نوفمبر الماضي ليصل الى 318 أسيراً شهيداً، منهم 81 شهيداً من المعلومة هوياتهم منذ بدء حرب الإبادة على القطاع في السابع من أكتوبر 2023، وحتى نهاية نوفمبر الماضي، وذلك بارتقاء الأسير المسن محمد حسين غوادره 63 عام من جنين، بعد 15 شهراً على اعتقاله نتيجة ظروف الاعتقال القاسية وتردى وضعه الصحي كونه كبير في السن ويعاني من عدة أمراض ولم يقدم له الاحتلال أى رعاية صحية.

وحول الاعتقال الإداري، أشار مركز فلسطين لإصدار الاحتلال ما يزيد عن 482 قرار إداري ما بين جديد وتجديد دون أي تهمة، منها 3 قرارات صدرت بحق الأسيرات، حيث شملت الأسيرة سهير زعاقيق من الخليل للاعتقال الإداري لمدة 4 شهور، وجددت الإداري لأسيرتين أخريات.

ولفت إلى أن الاحتلال صعّد من إصدار الأوامر الإدارية بحق الأسرى منذ حرب الابادة حيث وصلت أعداد الإداريين لأكثر من 3500 أسير، وهو ما يشّكل أكثر من ثلث عدد الأسرى في سجون الاحتلال البالغ عددهم 9500 أسير.

وبين مركز فلسطين أن سلطات إدارة السجون واصلت قمعها وتنكيلها بقيادات الحركة الأسيرة بهدف كسر إرادتهم وإخضاعهم وقتل أي أمل في نفوسهم بالحرية، وصولاً لقتلهم داخل السجون.

كما تواصل سلطات الاحتلال عزل القيادى جمال أبو الهيجا (66 عاماً) من جنين انفرادياً في عزل سجن جانوت وسط ظروف قاسية وصعبة للغاية ويتعرض للضرب والتنكيل على مدار الوقت.

في حين، فقد القيادي معمر شحرور من طولكرم نصف وزنه نتيجة التنكيل وسياسة الجوع والعزل الإنفرادى، كذلك الأسير القيادى حسن سلامة من خانيونس بقطاع غزة يتعرض للتنكيل في عزل سجن جانوت ويحرم من كل مقومات الحياة بما فيها الأكل الكافي، وفق المركز.

كما تعرض الأسير القيادى أحمد سعدات (72 عامًا) لاعتداءات جسدية وضرب في عزل ريمون ومجدو وعزل جانوت، وتم وضع غطاء على رأسه في أحد المرات لأكثر من 3 ساعات متواصلة حتى كاد يختنق، ورفض الاحتلال علاجه من مرض سكابيوس الذى أصابه، بينما فقد جزءًا كبيرًا من وزنه نتيجة التجويع.

الطفلة لميس.. حياة معلّقة بين نقص المناعة وإغلاق المعابر

غزة/ نور الدين صالح:

داخل قسم الأطفال في مستشفى ناصر بمدينة خان يونس جنوبي القطاع، يرقد جسدٌ صغير لا يكاد يتجاوز وزنه أربعة كيلوغرامات. إنها لميس إبراهيم أبو مصطفى، التي لم تتجاوز الستة أشهر، لكنها خاضت من الألم ما لا يطيقه الكبار.

وُلدت لميس في السادس من يونيو/حزيران 2025، وكانت تبدو في أيامها الأولى طفلة طبيعية، جاء وزنها عند الولادة 3.7 كيلوغرامات، وبدأت تزداد بشكل جيد خلال الشهرين الأولين. لكن فجأة ظهرت على جسدها حبوب صفراء كبيرة، أخبر الأطباء حينها العائلة أنها "أمر طبيعي".

لم تمضِ أيام حتى بدأت الحرارة بالارتفاع بشكل متكرر، تلازمها نوبات إسهال واستفراغ وضعف واضح في الشهية، كما يروي والدها المكلوم إبراهيم أبو مصطفى (27 عاماً) لصحيفة "فلسطين".

هذه الأعراض لم تكن جديدة على إبراهيم... فقد عاشها قبل عامين مع ابنته ميس التي وُلدت في بداية الحرب وتوفيت بعد ستة أشهر بالضبط في 25 يناير/كانون الثاني 2024. "نفس المرض، نفس المعاناة، ونفس العجز... حاولت أعمل كل شيء بس ما لحّقنا"، يقول بصوت متهدّج.

قبل شهر، تدهورت حالة لميس بشكل خطير، فدخلت مستشفى ناصر لمدة عشرة أيام. وبعد خروجها بيومين فقط، عادت الأعراض ذاتها بسبب البرد القارس في الخيام التي يعيش فيها والدها بعد نزوحه إلى "الحي الياباني" غربي مدينة خانيونس. هذه المرة لم تغادر المستشفى، حيث أمضت 15 يوماً متواصلة وهي تتلقى العلاج وسط معاناة مرهقة.

بعد سلسلة فحوصات، أبلغ الأطباء والد لميس أن طفلته تعاني من نقص شديد في المناعة، وأن حالتها تتطلب علاجاً عاجلاً في الخارج وإجراء زراعة نخاع، وهو إجراء غير متوفر في قطاع غزة بسبب تدمير البنية الصحية وانهيار المستشفيات خلال الحرب.

يقول إبراهيم لصحيفة "فلسطين": "اليوم ما ضلّ أوردة في جسمها... الإبرة ما بتلاقي مكان. بنتي بتنزل وزنها، ما بترضَع ولا طبيعي ولا صناعي".

اضطرت الطواقم الطبية لوضع أنبوب تغذية عبر الأنف، وتُقدَّم لها كميات صغيرة من الحليب عبر "السرنجة". ورغم متابعة الأطباء لها، فإن ما يُقدّم لها لا يكفي لتعويض سوء التغذية الذي تسبب فيه المرض ونقص المناعة.

يحتفظ إبراهيم بأوراق التحويلة الطبية العاجلة التي صدرت قبل شهرين، ويقول بحسرة: "إلها تحويلة، جاهزة... بس ما حدا اتواصل معي. لا من وزارة الصحة ولا من منظمة الصحة العالمية. بنتي بس بدها تطلع تتعالج... لو يوم واحد".

تأتي مأساة لميس في سياق أزمة إنسانية خانقة يعيشها قطاع غزة منذ انهيار المنظومة الصحية بفعل الحصار والعدوان. فبحسب بيانات وزارة الصحة، هناك آلاف المرضى – من بينهم أطفال يعانون أمراضاً وراثية ومناعية – ينتظرون تحويلات للعلاج خارج القطاع، لكن إغلاق المعابر وعدم وجود ممرات آمنة يمنعهم من السفر، ما أدى إلى وفاة العشرات خلال الأشهر الماضية.

بينما يراقب إبراهيم ابنته تتشبث بالحياة، لا يخفي خوفه من تكرار مأساة ميس. يقف قرب سريرها ويقول: "أنا عايش كابوس مكرر... دفنت بنت، وما بدي أدفن الثانية. رسالتي للعالم: بنتي لازم تطلع تتعالج، بدها فرصة حياة".

لميس اليوم لا تعرف شيئاً عن الحرب أو الحصار، ولا عن ضعف المنظومة الصحية. كل ما تعرفه هو أنها تحاول أن تتنفس، أن تبتلع قليلاً من الحليب عبر الأنبوب، وأن تبقى حيّة يوماً آخر... لعل باباً يُفتح، أو معبراً يُفْتح، أو حياة يمكن أن تبدأ من جديد.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أعلنت تسجيل نحو 9 آلاف و300 حالة سوء تغذية حاد بين الأطفال دون سن الخامسة في قطاع غزة خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي، محذّرة من تفاقم الوضع الإنساني مع دخول فصل الشتاء وشحّ المواد الغذائية.

وقالت المنظمة في بيان إن مستويات سوء التغذية المرتفعة "تعرّض حياة الأطفال للخطر"، مشيرة إلى أن الشتاء يزيد مخاطر الأمراض ونسب الوفيات لدى الفئات الأكثر ضعفا.

وأوضحت أن فحوصات التغذية أظهرت ارتفاعا حادا في حالات العجز الغذائي، في ظل نقص المواد الأساسية وارتفاع أسعار الأغذية الحيوانية المصدر، مما يجعلها خارج متناول غالبية سكان القطاع.

مركز حقوقي: 7 فلسطينيين يقتلون يوميًا منذ وقف إطلاق النار

غزة/ فلسطين:

قال مركز غزة لحقوق الإنسان يوم الخميس، إن جيش الاحتلال الإسرائيلي يقتل 7 فلسطينيين ويصيب 18 آخرين يوميًا منذ وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر الماضي، ما يشير إلى استمرار الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين.

وأوضح المركز في بيان له أمس، أن 368 فلسطينيًا قُتلوا وأصيب 932 آخرون خلال 54 يومًا من وقف إطلاق النار، مشيرًا إلى أن جيش الاحتلال يواصل نمطًا ثابتًا من القتل والاستهداف المنهجي، رغم الادعاءات بوجود وقف لإطلاق النار، مع تكرار استخدام ذرائع لتبرير هذه الجرائم اليومية.

وأضاف أن قوات الاحتلال تسعى لفرض واقع ميداني جديد من خلال تحريك الخط الأصفر نحو الداخل لابتلاع مساحات إضافية من أراضي القطاع، ما يرفع نسبة الأراضي التي يُمنع الفلسطينيون من الوصول إليها إلى نحو 60%، ويقيد حركة السكان ويعمّق تفكيك النسيج الاجتماعي والاقتصادي.

وأشار المركز إلى أن الاستهداف الإسرائيلي الأخير لخيام النازحين في منطقة المواصي يعكس طبيعة الانتهاكات المتكررة، إذ استهدف عائلة واحدة داخل خيمة لجوء لا توفر أي حماية، ما أدى إلى مقتل خمسة أفراد، بينهم امرأتان وطفلان، وكانت العائلة مكونة من الزوج والزوجة وطفليهما وأم الزوجة.

وأكد أن استمرار هذه الهجمات اليومية يعكس غياب أي التزام فعلي بوقف إطلاق النار، ويضع السكان أمام الخوف والترهيب وفرض ظروف معيشية قسرية قد تدفعهم لمغادرة القطاع، التنفيذ الناعم لخطة التهجير القسري.

ودعا مركز غزة لحقوق الإنسان المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لفرض حماية فعالة للمدنيين، ووقف الانتهاكات المتكررة، ومنع أي تغييرات في الواقع الجغرافي والديموغرافي في قطاع غزة، وتفعيل آليات المساءلة، بما يشمل دعم التحقيقات الدولية المستقلة وإحالة المسؤولين عن الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

الاحتلال يواصل انتهاكاته لاتفاق وقف إطلاق النار

الملاحقة والاعتقال.. إبادة إسرائيلية تطال الصيادين في عرض البحر

غزة/ أدهم الشريف:

في الصباحات الرمادية لسماء غزة المثقلة بغبار الحرب، يبحر الصيادون على متن قوارب صغيرة نجت بأعجوبة من الغارات والضربات الجوية الإسرائيلية، ليجدوا أنفسهم أمام وحش آخر على هيئة زوارق حربية مجهزة بأحدث الأسلحة، تلاحقهم وتنغص عليهم رحلات الصيد المميتة.

صباح أمس، وبعد أن أبحر 4 صيادين على متن قاربهم الصغير مئات الأمتار فقط، داهمهم زورق حربي يعتليه جنود بحرية الاحتلال الإسرائيلي، واعتقلتهم على حين غرّة.

لم تكن هذه الحادثة الأولى من نوعها منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، لكنها شكلت أيضًا انتهاكًا آخرًا للاتفاق المبرم بوساطة مصرية وقطرية ورعاية من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

يروي رئيس نقابة العاملين في قطاع الصيد والإنتاج البحري زكريا بكر، تفاصيل الانتهاك الإسرائيلي، مشيرًا إلى أن الصيادين الأربعة اعتقلتهم بحرية الاحتلال عندما كانوا يمارسون الصيد في مناطق شاطئية.

وأوضح بكر لصحيفة "فلسطين"، أن زورقًا حربيًا إسرائيليًا اقترب من قارب الصيد، وأجبر جنود بحرية الاحتلال، الصيادين على خلع ملابسهم والنزول إلى المياه الباردة، قبل أن تجبرهم على الصعود إلى الزورق الحربي الذي اقتادهم إلى جهة مجهولة.

والصيادين الأربعة المعتقلين هم؛ حمزة عبد الوهاب كتوع، عبد اللطيف زكي طروش، عرفات مالك طروش، رشدي عبد الله العطار، حسبما أفاد بكر.

وأكد أن هؤلاء الصيادين لم يشكلوا أي خطر على قوات بحرية الاحتلال سوى أنهم كانوا يمارسون الصيد باستخدام وسائل صيد تعد بدائية مقارنة بما كانوا يملكونه قبل الحرب، ويبحثون بواسطتها عن قوت عائلاتهم الناجية من الإبادة.

وحتى قبل الحرب التي بدأها جيش الاحتلال يوم 7 أكتوبر 2023، واستمرت سنتين، كما يضيف بكر، لم تتوقف انتهاكات بحرية الاحتلال بحق الصيادين، إذ كانت تتلاعب بالمساحات المسموح للصيادين الإبحار والصيد فيها، وتلاحقهم وتمارس القتل العمد والاعتقال، وتدمر قوارب الصيد وتغرقها أيضًا.

لكن الدمار الأوسع لحق بقطاع الصيد في خضَّم حرب الإبادة، حيث دمر جيش الاحتلال 95 بالمئة منه، وجعل أكثر من 4 آلاف صياد يواجهون مصيرًا مجهولًا، في وقت يواصل فيه الاحتلال ملاحقة الصيادين في مناطق قريبة من الشاطئ، ويحاصر غزة، ويحول دون توفر بدائل في ظل غياب الدعم الإنساني، والقول لبكر.

وبين أن جيش الاحتلال قتل خلال الحرب 230 صيادًا في مناطق مختلفة من قطاع غزة، بينهم صيادين استشهدوا خلال ممارسة الصيد.

كما اعتقلت بحرية الاحتلال قرابة 60 صيادًا، بينهم 24 منذ بدء سريان وقف إطلاق النار، عادًّا ذلك انتهاكًا واضحًا يتطلب وضع حد له.

وتابع بكر: إن "الصمت الدولي على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المدعوم أمريكيًا، يشجعه على ارتكاب المزيد من الانتهاكات بحق الصيادين وقطاعات أخرى في غزة، ويدفعه إلى عدم الالتزام بأي اتفاق."

وأكمل حديثه: "إن الصيادين يعتبرون وقف إطلاق النار، اتفاقًا مزيفًا بسبب استمرار ملاحقتهم في عرض البحر واعتقالهم."

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، كانت قوات بحرية الاحتلال اعتقلت 4 صيادين بينهم 3 أشقاء من عائلة الهسي، عندما كانوا يمارسون الصيد قرب ميناء الصيادين، غرب مدينة غزة.

والأشقاء الثلاثة، هم أبناء الصياد الفلسطيني المعمر رشاد الهسي (81 عامًا)، والذي لا يعرف مصيرهم منذ اعتقالهم. وفي صباح كل يوم يغادر منزله في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة متجهًا إلى رصيف الميناء، ويبحث في وجوه الصيادين المنهكين عن ملامح تشبه أبنائه المعتقلين.

وأضاف الهسي لـ"فلسطين"، "الصيادون يبحرون لتأمين قوت أبنائهم، لكن الزوارق الإسرائيلية تلاحقهم وتستهدفهم بإطلاق النيران والاعتقال وتدمير القوارب."

وهذا ما يخشى منه الصياد خالد الأقرع (28 عامًا)، من سكان مدينة دير البلح، وسط القطاع، مشيرًا إلى الانتهاكات الإسرائيلية تطال الصيادين ليس في بحر مدينة غزة، بل في جميع المناطق الساحلية المتبقية أمام الصيادين بعد مصادرة مساحات شاسعة منه.

وأضاف الأقرع لـ"فلسطين"، أن الاحتلال لم يكتفِ بتدمير 4 قوارب كان يملكها والده ويمارس الصيد على متنها مع أشقائه، ويعيلون بواسطتها عوائلهم، بل تلاحقهم الزوارق الحربية باستمرار.

وتابع: "إن رحلات الصيد صارت مليئة بالمخاطر رغم أننا نبحث عن الأسماك قرب الشاطئ، لكن الكثير منَّا لا ينجوا من ملاحقة بحرية الاحتلال ونيرانها الموجهة صوبنا."

أم على حافة الانتظار.. انشراح مهرة تبحث عن ابنها وسط ركام الحرب

غزة/ جمال غيث:

في زاويةٍ من ميناء غزة البحري، تتكئ خيمة بالية على ما تبقى من أعمدةٍ لم تعد قادرة على صدّ برد الشتاء ولا لهيب الصيفً، تعيش السبعينية انشراح مهرة، وقد حوّلتها الحرب إلى لاجئة داخل وطنها، بعد أن دمر جيش الاحتلال منزلها في جباليا البلد خلال توغله قبل أشهر، ودفعها هي وآلاف العائلات إلى النزوح القسري.

تجلس مهرة، أمام خيمتها كل صباح، تتأمل وجوه المارة بحثًا عن وجه واحد فقط، وجه ابنها "يعقوب" الذي انقطعت أخباره في يوليو الماضي، وتحول غيابه إلى جرح لا يندمل.

وبين تنهُيدة وأخرى، ترفع السبعينية انشراح، عينيها نحو الطريق لعل خطواته تعود، أو ربما يحمل القدر خبرًا يبدد هذا الانتظار الذي ينهش أيامها ولياليها.

رحلة البحث

وتقول الأم بصوتٍ يختلط بين الرجاء والخوف لمراسل صحيفة "فلسطين": "أشعر أن يعقوب، حي والله أشعر ذلك، وأخشى في كل لحظة أن يأتي أحد ليخبرني بأنه استشهد، لكن قلبي يقول إنه معتقل، وأنه سيعود".

تعقد يديها المرتجفتين على عباءتها وتواصل: "ذهب ليجلب أغطية وملابس لبناته الست.. وقال إنه سيعود بعد ساعة، ومنذ تلك اللحظة لم نره".

يعقوب، البالغ 48 عامًا، هو أب لست بنات، عاش سنوات الحرب وهو يحاول توفير الحد الأدنى لعائلته، قبل أن تختطفه الحرب في لحظة واحدة.

وبالنسبة لوالدته، فإن فقدانه ليس مجرد حادث مؤلم، بل امتداد لخسارة سبقتها، إذ فقد يعقوب ابنه "محمد" في الأيام الأولى من حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، بعد قصف منزل قريب منهم.

وتقول الأم، وقد غلبتها الدموع: "فقد يعقوب، ابنه ولا أريد أن أفقده هو أيضًا، يكفينا ما عانيناه".

وقرب الخيمة، يقف سالم، الشقيق الأصغر ليعقوب، متكئًا على عكازه، فالحرب تركت ندوبها في جسده وروحه.

ويروي سالم لمراسل صحيفة "فلسطين" رحلته الطويلة في البحث عن أخيه، رحلة قائلًا: "طرقت فيها كل باب وسألت كل جهة لكن لا إجابة".

وفي صباح 28 يوليو، أي بعد يوم واحد من فقدان يعقوب، قرر سالم، وفق ما قاله لمراسل صحيفة "فلسطين" التوجه إلى الحي في جباليا عله يجد أثرًا يدل على مصير شقيقه، وكان الخوف ينهش قلب أمه.

وتقول الأم بصوت محمل بالوجع: "خشيت أن يعثر ابني "سالم" على شقيقه "يعقوب" مصابًا أو مقتولًا أو يلتحق به فالكلاب تنهش الجثث، والجيش يطلق النار على أي شيء يتحرك".

ما خشيته الأم كاد يتحقق؛ إذ ما إن وصل سالم، إلى محيط منزله المدمر، حتى أطلقت طائرة إسرائيلية صغيرة من نوع "كواد كابتر" قنبلة نحوه، فأصابته شظايا في مختلف أنحاء جسده، إحداها استقرت بجوار شريان حيوي قرب القلب.

ويقول سالم: "نزفت لساعات لا أحد هناك استخدمت قطع قماش من بين الركام لوقف النزيف، وبقيت أقاوم حتى لا أفقد الوعي".

عودة يعقوب

ويصف سالم، تلك الليلة وكأنها فصل من كابوس طويل: "الكلاب كانت تقترب مني طوال الليل.. أحاول رمي الحجارة عليها بيدي الضعيفة، وبعد ساعات الفجر، كنت أسمع صرخات الجنود وعمليات التفجير والنسف فالمكان كله كان جحيمًا"".

ظل سالم، محاصرًا 24 ساعة كاملة قبل أن يتمكن أبناء عمومته من الوصول إليه وإخراجه رغم الرصاص المتواصل في المنطقة، ونقل بعدها إلى مستشفى الشفاء الطبي حيث تلقى العلاج، إلا أن الإصابة تركت أثرًا دائمًا؛ فقد فقد القدرة على تحريك أصابع قدمه اليسرى، وما يزال يتنقل بين المستشفيات على أمل استعادة جزء من حركته.

لكن رغم إصابته وآلامه، كان شغل "سالم" الشاغل شيئًا واحدًا: معرفة مصير شقيقة يعقوب، مردفًا: "أذهب كل يوم تقريبًا أسأل، أبحث أتواصل مع كل جهة ممكنة لا نملك سوى الانتظار".

وبحسب ما يرويه سالم، فإن "يعقوب" كان يعمل داخل الأراضي المحتلة قبل الحرب، وقد تعرّض آنذاك للاعتقال والضرب على يد الجنود قبل أن يطلقوا سراحه شرقي مدينة دير البلح وسط القطاع، بعد إجباره على خلع ملابسه وسرقة أمواله وهاتفه، وهذا يدفع الأسرة للاعتقاد بأن الاحتلال ربما اختطفه مجددًا خلال توجهه إلى منزله في يوليو.

وفي خيمة مهترئة لا تقوى على حماية ساكنيها، تقضي مهرة أيامها بين الدعاء والبكاء، تغفو لترى ابنها في المنام، وتصحو على أمل أن يكون هذا اليوم مختلفًا أن يكون اليوم الذي يطرق فيه "يعقوب" باب الخيمة.

وتتوجه الأم بنداء مؤثر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسات الحقوقية، قائلة: "نريد أن نعرف فقط هل هو حي أم ميت؟، هل هو معتقل؟، أي خبر يريح قلوبنا".

ثم تنظر نحو البحر الممتد أمامها وتتمتم: "يا رب رجعه إلي ما عاد في قلبي قوة للفقدان".

قصة مهرة ليست قصة عائلة واحدة فحسب، بل هي إحدى آلاف القصص لعائلات تركتها الحرب معلقة بين السماء والأرض، بلا بيت، بلا أمان، وبلا أجوبة، لكن السبعينية "انشراح" بكل ما تحمله من وجع، ما زالت تحمل أيضًا جذوة أمل صغيرة، تؤمن بها وكأنها آخر ما تبقى لها في هذه الدنيا عودة "يعقوب".

من صمودٍ مُعلَن إلى علاجٍ سرّي.. رحلة النساء مع الألم النفسيِّ في غزة

غزة/ مريم الشوبكي:

لم تكن الحرب على غزة مجرد قصفٍ ومجاعةٍ ونزوح، بل كانت أيضًا حربًا على العقول والنفوس، التي انهارت تحت ثقل فقدان الأمان وتلاشي شبكات الدعم الاجتماعي.

خلف أبواب الخيام ومراكز الإيواء، انفجر صمتٌ طويل عن آلام نفسية دُفنت لسنوات تحت عناوين مثل "قوة الشخصية" و"الصبر"، بينما كانت الحقيقة مرضًا يتفاقم في الخفاء.

طباع صعبة

سعاد – اسم مستعار لامرأة في الخمسين من عمرها – مطلقة وتعيش وحيدة بعد سفر أبنائها الأربعة إلى الخارج. مع بداية الحرب، بدأت تظهر عليها أعراض اضطراب نفسي، لكن أحدًا لم ينتبه إلى حجم المعاناة. إخوتها الأحد عشر فرّقهم النزوح، فانشغل كلٌ بتدبير حياته، فيما كانت سعاد تتنقل من مأوى إلى آخر، تفتعل المشكلات، وتُفسَّر تصرفاتها على أنها "طباع صعبة". لم يدرك أحد أن تلك السلوكيات كانت استغاثةً غير منطوقة من عقلٍ يتهاوى.

ومع مرور الشهور، تدهورت حالتها أكثر؛ فقدت اتصالها بالواقع وراحت تصدر عنها تصرفات غير مفهومة. كان الوصول إلى طبيب نفسي أثناء النزوح ضربًا من المستحيل، كما أن الاعتراف بالحاجة إلى العلاج ظل مرفوضًا من العائلة التي رأت فيه "عارًا اجتماعيًا".

"ماذا سيقول الناس عنّا؟" كان هذا السؤال حاجزًا أقسى من المرض نفسه.

تقول شقيقتها، التي رافقتها لاحقًا في رحلة العلاج، لصحيفة "فلسطين" إن الأطباء شخّصوا حالتها بانفصام الشخصية، وإن التعامل معها كان مرهقًا بسبب إنكارها المرض ورفضها تناول الدواء. كان الانهيار النفسي يحاصرها، بينما تحاصرها العائلة بالخوف من "السمعة".

عزلة مؤلمة

لم تكن سعاد حالة فردية، بل واحدة من نساء كثيرات انهارت نفوسهن تحت وقع الحرب. عفاف، التي كانت رمزًا للعطاء، تحمل قصة أخرى للانكسار. كانت المرأة التي يلجأ إليها الجميع في الأزمات، تدعمهم ماديًا ومعنويًا، حتى إنها كانت تستدين لتساعد غيرها، لكنها حين سقطت، لم تمتد إليها يد.

انهارت عفاف تحت وطأة الخذلان. انكمشت حياتها الاجتماعية وغرقت في عزلة مؤلمة، وبدأت نوبات عصبية ترعب أبناءها الذين صاروا يهربون منها. كانت تفقد السيطرة على جسدها عند أقل مشكلة؛ تتشنج أطرافها، تتسارع دقات قلبها وتختنق أنفاسها. كانت تلك صرخة جسد لم يعد يحتمل.

حين حاولت أن تفضفض لزوجها، طمأنها بأنها مجرد "ضغوط". حاولت أن تصدق، لكنها كانت تشعر أن ما تمر به تجاوز حدود التعب والتحمل، وأنها تسقط في منطقة مظلمة لا تعرف كيف تخرج منها.

بعد صراع طويل، قصدت أقرب عيادة حكومية. لاحقتها نظرات الاستغراب فور دخولها، حتى سألتها الأخصائية: "هل أنتِ متأكدة أنكِ تعانين من مشكلة نفسية؟"

لكن ما إن بَدأت تسرد، تبدّلت النظرة، وأُحيلت إلى طبيبة نفسية شخّصتها بالاكتئاب.

منذ ستة أشهر، تتناول العلاج الدوائي، وتبحث بلا توقف عن جلسات علاج سلوكي، حتى وجدت أخيرًا عيادة توفّرها.

اليوم، تتلقى علاجها سرًا. لا تخبر أحدًا، ولا حتى المقربين منها، خشية الشفقة أو السخرية أو التأثير على مستقبل بناتها. تقول إنها لا تأمن ردّة فعل المجتمع "الذي يُحاكم المريض بدل أن يعالجه".

هذه الشهادات ليست استثناء، بل انعكاس لأزمة جماعية تُظهر كيف حوّل النزوح والفقدان النساء من داعماتٍ أقوياء إلى ناجيات يبحثن عن الشفاء سرًا.

وبحسب تقرير صادر عن منظمة ACAPS (سبتمبر 2024)، أسهم النزاع في ارتفاع كبير بحالات الاكتئاب والقلق واضطرابات الصدمة، مع تزايد الرغبة في الموت بين البالغين والأطفال بسبب التهجير المستمر والحرمان. وقدّمت منظمات مثل "أطباء بلا حدود" (MSF) و"اللجنة الطبية الدولية" (IMC) أكثر من 7.8 ملايين استشارة طبية، من بينها خدمات دعم نفسي، إلا أن القيود المفروضة على الوصول ما تزال تعيق الجهود.

التحوّل الخفي

لم ينفصل هذا التحوّل في حياة النساء عن السياق الأوسع للحرب. تؤكد الأخصائية النفسية سهام أصليح أن السنوات الأخيرة غيّرت جذريًا طريقة نظر المجتمع إلى العلاج النفسي، ليس لأن الوصمة زالت، بل لأن حجم الانهيار فاق قدرة الناس على الصمت والتحمّل.

وتقول أصليح لـ"فلسطين" إن فرق الدعم النفسي لاحظت أن النساء كنّ الأكثر طلبًا للمساعدة خلال النزوح، مشيرة إلى أن المرأة كانت الأكثر هشاشة تحت ضغط المسؤوليات وفقدان المنزل أو الزوج أو أحد أفراد الأسرة، إلى جانب بروز ظواهر الزواج المبكر والقسري تحت ضغط الفقر والمجاعة.

وتضيف أن دور المرأة تضاعف باعتبارها مقدّمة الرعاية الأولى داخل الأسرة؛ فهي التي تلاحظ تغيرات الأطفال وتبحث لهم عن المساعدة، ثم لنفسها، بينما يميل كثير من الرجال إلى إنكار المشكلة أو تأجيل الاعتراف بها.

وتوضّح أن الحرب لم تكن جولة قصف عابرة، بل "إبادة جماعية مكتملة المعايير: نزوح متكرر، مجاعة، فقدان، دمار، وانهيار منظومات الدعم"، وهو ما أدّى إلى ارتفاع الطلب على الإرشاد النفسي بعد انتقال الناس من مرحلة "الصمود" إلى الانهيار.

وتلفت أصليح إلى أن الخيام ومراكز النزوح أدّت دورًا غير متوقع في كسر حاجز الخوف من العلاج النفسي، حيث افتُتحت خيام مخصصة للدعم النفسي داخل المخيمات، ما خلق وعيًا بوجود خدمات مجانية وسرية تحفظ الكرامة.

وتشير إلى أن العلاج النفسي ليس "حلًا سحريًا"، بل دعم يساعد الفرد على فهم أزمته وإدارتها. فالكثير من الحالات، كما تقول، لا تحتاج دواء، بل جلسات إرشادية تتراوح بين ثماني وعشر جلسات ضمن مجموعات علاجية، حيث يكتشف الشخص أنه "ليس وحده".

أما القضايا الحساسة، كالعنف الجنسي والإساءات النفسية المعقدة، فتُخصَّص لها جلسات فردية لضمان الخصوصية ومنع إعادة الصدمة.

وتؤكد أهمية تدريب الأهالي على فهم استجابات الأطفال، قائلة: "كان صراخ الأطفال أثناء القصف رد فعل طبيعي في ظرف غير طبيعي، لكن حين يستمر الذعر بعد انتهاء القصف، فهنا نحن أمام حاجة ملحة للتدخل النفسي".

وترى أصليح أن الحرب أجبرت المجتمع على بداية تغيير في نظرته للعلاج النفسي، لكن الطريق لا يزال طويلًا، فكثير من النساء ما زلن يتلقين العلاج في صمت خوفًا من الوصم.

وتختم بقولها: "نحن في بداية تحوّل حقيقي، لكن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التعامل مع المرض النفسي كأي مرض آخر يحتاج اعترافًا وعلاجًا وتعاطفًا، لا إنكارًا ووصمًا".

كيف يردم جيش العدو الفجوة بين أزمة القدرات التشغيلية البشرية والمادية

عبد الله أمين

كثيرة هي المقالات والتحليلات التي تتحدث عن جيش الكيان المؤقت؛ من حيث القدرات البشرية أو المادية، وما هو مطلوب منه من مهام على مختلف الجبهات، وأن لديه نقاط ضعف كثيرة، كما أنه يتمتع بنقاط قوة معتبرة، فضلاً عن الجغرافيا المحلية المطلوب منه (الدفاع) عنها، وما فيها من مكامن ضرر لا يمكن سترها، أو التغلب عليها. ومع كل ما قيل ويقال عن هذه الجيش؛ إلّا أنه خاض في السنتين الأخيرتين معارك على على جبهات مختلفة، وفي ساحات متعددة، حقق فيها إنجازات لا يستهان بها، وأهدافاً يعتد بها على صعيد تأمين الكيان المؤقت من أعدائه المحيطين به وما يتهدده من مخاطر، قل نظيرها ـ الأهداف ـ في تاريخ هذا الكيان المؤقت. الأمر الذي يدفع إلى الذهن سؤالاً مركزياً، يمكن أن تتفرع منه مئات الأسئلة، والاستفسارات، هذا السؤال يقول: كيف لهذا الكيان المحاصر بكل هؤلاء الأعداء، والذي تقول الدراسات والتقديرات، فضلاً عما يقوله هو عن ذاته من أنه يعاني من كثير من المشاكل، ويواجه كثيراً من العقبات، كيف له أن يقوم بتنفيذ كل هذه المهام، ويحقق كل هذه الأهداف والإنجازات؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هي محور هذه الورقة، والأساس الذي ستبنى عليه.

واقع ووقائع عن جيش الكيان المؤقت:

1. نقص في العديد، وعلى مختلف الصعد، كان آخرها ما أشارت له التقارير من أن جيش الكيان المؤقت يواجه نقصاً يقدر بحوالي 1300 ضابط، من رتبة ملازم إلى رتبتة نقيب. وهذه الرتب ليست رتب ضباط أركان، يديرون العمليات في غرف مغلقة، أو من خلف شاشات البلازما، وإنما هم ضباط ميدان يقودون قوات مناورة تعبوية، مما يعني أن النقص في هذا الصنف من القدرات البشرية، يعني ضعفاً في قدرة الجيش على المناورة البرية، الأمر المشهود والمشاهد.
2. نقص يصل إلى 300 ضابط من رتبة رائد، وهم أيضاً ضباط ميدان، يفترض وفقاً للتنظيم القتالي لجيش العدو أنهم قادة سريا مناورة تعبوية. لكن ما هو أهم من ذلك ـ قيادتهم لسرايا مناورة ـ أن هذه الطبقة من الضباط هي التي يفرز منها ضباط القيادات العليا في الجيش، من خلال دخولها في مسارات عمل مختلفة، والنقص فيهم يعني عدم استقرار وخلل في المستويات القيادية العليا في الجيش.
3. تراجع في الاستعداد لمواصلة الخدمة النظامية، أو الرغبة في مواصلتها، بلغت في الأولى 63%، وفي الثانية 37% في إيحصائات عام 2025، حيث كانت في عام 2018، للأولى 83%، وللثانية 58%. وهذا يعني خسارة تجارب وخبرات متراكمة، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على كفاءة وجاهزية جيش العدو.
4. تعب وإنهاك في القوات النظامية التي تقاتل أو تدير وتقود عمليات في مختلف الجبهات، فأكثر هذه القوات لم تخرج إلى استراحة قتالية؛ شخصية أو إدارية، تستغل في الراحة الفردية وتجديد النشاط، أو التدريب وتلقي الدورات التأهيلية، الأمر الذي يعني تقصيراً في المواكبة والتطوير ورفع الكفاءة، بناء على ما استخلص من دروس وعبر، مما يُخاض من معارك وحروب.
5. تراجع مكانة و(قداسة) هذه المؤسسة، والتي كانت تعد (بقرة) هذا الكيان المؤقت، ذات القداسة الممنوع الاقتراب منها، فقد أصبحت (تلاك) على كل لسان، وتهاجم من كل فئات هذا الكيان المؤقت وأحزابه، وهو ما يؤثر على الروح المعنوية لمنتسبيها، ويجعلها مؤسسة طاردة للطاقات، بعد أن كان الانتساب لها يجلب الفخر والامتيازات.
6. دخول هذه المؤسسة والتي يفترض أنها مؤسسة الـ(شعب)، في معترك التجاذبات السياسية الداخلية، الأمر الذي أثر، ويؤثر على معنويات منتسبيها، فضلاً عن كفاءتهم القتالية، وتراتبيتهم القيادية.
7. ضعف وخلل في المناورة البرية، ظهرت لدى قوات الجيش في كل حروبه التي خاض فيها مناورات برية، منذ تموز 2006 وحتى أكتوبر 2023. فلم يثبت هذا الجيش كفاءة قتالية عالية في توغلات سلاح بره، في حرب "طوفان الأقصى" في غزة أو " أولي البأس" في لبنان، وحتى في مناورة "بيت جن" الأخيرة في الجنوب السوري المحتل، الأمر ـ ضعف المناورة البرية ـ الذي دفعه إلى:
أ. التمهيد للمناورة البرية بكثافة نارية غير مسبوقة.
ب. مواكبة المناورة البرية بقدرات جوية، بمختلفة وسائط النار ومنصاتها، المأهول منها والمسير.
ت. وقف المناورة عند اصطدامها بقدرات دافعية معادية، واستدعاء نار الاسناد، للقضاء على التهديد، أو العائق الدفاعي، حتى لو أدى هذا الإجراء إلى تأخير في إنجاز المهام، أو التراجع عنها.

المهام والواجبات الملقاة على عاتق هذه المؤسسة:

قبل الدخول في الحديث عن الإجراءات التعبوية والإدراية التي يقوم بها العدو لردم الفجوة بين القدرات المتاحة، والمهام المطلوبة؛ لا بد من تذكير سريع بمهام هذا الجيش، والواجبات المطلوبة منه، والتي من أهما ما يلي:

1. تأمين الجبهة الداخلية للكيان، عبر تأمين وسائل وقدرات الدفاع عن أصولها الإستراتيجية، ومراكز ثقلها البشرية والمادية.
2. إدامة الاشتباك مع تهديدات داخلية (الضفة الغربية، مناطق الثمانية والأربعين)، وخارجة (غزة، لبنان، سوريا، اليمن، العراق، إيران) فاعلة ونشطة.
3. إدامة الجاهزية، ورفع الكفاءة القتالية للقوات النظامية والاحتياط، وتأمين كل ما يضمن تحقيق هذا الهدف من متطلبات إدراية أو تعبوية.

طرق ووسائل ردم الفجوة بين القدرات والمهمات:

من أجل ردم هذه الفجوة؛ لجأ العدو إلى تدبير قيادي على المستوى الاستراتيجي يقضي بضرورة رعاية أصل تخصيص القدرات، القائم على الاستثمار في تطوير وتجهيز وامتلاك أسباب قوة ذات كفاءة قتالية عالية، لا تتطلب عند التشغيل كثيراً من القدرات البشرية، الأمر الذي اشتقت منه تدابير قتالية وإدارية، من أهمها:

1. المراجعة والتدقيق في المعارك لاستخلاص العبر، وتوليد مفاهيم قتالية، تصوغ وتضبط التوجهات المستقبلية على صعيد مسار بناء وترميم القدرات.
2. تشغيل قدرات قتالية ذات تقنيات عالية وآثار تدميرة كبيرة.
3. أتمتة القدرات، عبر البحث عن طرق ووسائل تشغيل منصات النار وقواعدها، البرية والجوية والبحرية، بأقل قدرات بشرية، دون أن تفقد هذه القدرات فاعليها القتالية و/أو آثارها التدميرية.
4. إشراف معلوماتي، وسيطرة على مسرح العمليات، وميدان المعركة، لرفع فاعلية وكفاءة تشغيل الوسائط النارية.
5. استبدال مفهوم القتال، بمفهوم القتل، بحيث تقل مساحة احتكاك واشتباك القدرات البشرية، بمصادر التهديد، والاستعاضة عن ذلك بقدرات تدمير عالية، بقواعد اشتباك مرنة، تحددها طبيعة المهمة وهدفها.
6. استخدام قدرات بشرية نوعية (قوات خاصة من مختلف الصنوف)، متعددة الواجبات والمهام، بحيث يتم ضمان تنفيذ المهمة بأسرع وقت، وأقل الأكلاف.

الخلاصة والتوصيات:

إن مواجهة مثل هذا الجيش، الذي يمتلك قدرات نارية يعتد بها، ووسائط قيادة وسيطرة معتبرة، وقدرة على الدخول والخروج (التماس وقطع التماس) السريع إلى ساحة المعركة، مدعوماً بمستوى عال من التفويض في إدارة مناورته القتالية، ووضع ما يناسبها من قواعد اشتباك، إن مواجهته تتطلب:

1. المراجعة والتدقيق في كل معركة، أو اشتباك، أو احتكاك مع هذا العدو، بهدف استخلاص الدروس والعبر للمواجهات القادمة.
2. توليد مفاهيم قتالية؛ تعبوية وإدارية، وعلى مختلف المستويات؛ الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية، تحكم مسار بناء وترميم القوات، بحيث لا تبقى قوى المقاومة؛ الشعبية منها والرسمية، أسيرة مفاهيم اندرست وعفى عليها الزمن.
3. النظر في طرق وأساليب عمل قادرة على التغلب على مستوى تقانة آلة قتل العدو.
4. عقد ورش عمل ودراسة؛ فنية وتخصصة، لبحث مفهوم (أتمتة) قدرات المقاومة، وما يقتضيه من إجراءات إدارية وتعبوية.

هذه بعض الأفكار التي يمكن أن تشكل قاعدة بحث ودراسة لورش عمل، تبحث وتراجع، لتستخلص دروساً وعبراً من المعارك والحروب والاحتكاكات مع هذا العدو، ليبنى على الشيء مقتضاه.

أين اختفت المحكمة الجنائية الدولية؟

عبد الحميد صيام
(القدس العربي)

لا تغرنك كثرة حديث المسؤولين الدوليين عن المأساة الإنسانية في غزة، وضرورة وقف النزيف وإيصال المساعدات الإنسانية بأقصى سرعة، دون عوائق، فحقيقة الأمور مختلفة. يعطوننا كلاما ناعما، ويصفون التطورات بشيء من الدقة والتفاصيل، لكنهم يتغافلون عن ذكر مسألتين أساسيتين: إدانة هذه الجرائم الشنيعة من جهة، وتصنيفها كجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية من جهة أخرى.

عندما وقعت حادثة قتل الدبلوماسيين الإسرائيليين في واشنطن العاصمة، لم يبق مسؤول أممي أو دولي إلا وأصدر بيانا شديد اللهجة يدينه، بأقسى العبارات، ويربط الحادث فورا بمعاداة السامية، وليس بما يجري في غزة، علما أن المنفذ المتهم إلياس رودريغز لم يشر في صرخاته إلى قضية السامية، ولم يصرخ الموت لليهود، بل أفصح عن غضبه لما يجري في فلسطين وحرية فلسطين. ترك كل ذلك وتم تسليط الضوء على معاداة السامية سواء في بيان الأمين العام أنطونيو غوتيريش، أو بيان ميغيل أنخيل موراتينوس، الممثل السامي للأمم المتحدة لحوار الحضارات، والمبعوث الخاص للإسلاموفوبيا، وبيان فرجينيا غامبا، ممثلة الأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، ومستشارة الأمم المتحدة بالإنابة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي خرجت عن إطار ولايتها في الموضوعين، وأصدرت بيانا شديدا لإدانة الجريمة وربطها باتفاقية منع جريمة الإبادة، بل ذكرت أسماء الضحيتين في بيانها.

لكن أصوات هؤلاء المسؤولين لم نسمعها عندما ارتكبت القوات الإسرائيلية جريمة بشعة استهدفت الطبيبة آلاء النجار، وقتلت تسعة من أطفالها وأصابت زوجها وطفلها الوحيد الذي بقي على قيد الحياة، هل هناك أبشع من هذه الجريمة، التي تقع في صلب مهام فرجينا غامبا، بالإضافة إلى كاثرين راسل المديرة التنفيذية لليونسيف، ناهيك من مسؤولية الأمين العام التي يجب أن تشمل كل القضايا. هذا هو الوضع الذي نتابعه يوميا، والمتعلق بمواقف المسؤولين الدوليين ونفاقهم ومعاييرهم المزدوجة وخيانة ولايتهم، ولكني سأركز في هذا المقال على غياب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وقضاتها ودوائرها.

المحكمة الجنائية الدولية غياب أم تغييب؟

لم نسمع صوت كريم خان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية منذ نحو تسعة شهور. آخر مرة سمعنا منه عندما طلب من قضاة الدائرة التمهيدية في المحكمة يوم 24 أغسطس 2024 عدم تأجيل إصدار مذكرات الاعتقال، التي أشار إليها يوم 20 مايو، وتضمنت إصدار مذكرات اعتقال اثنين من القيادات الإسرائيلية: رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع يوآف غالانت، وثلاثة قياديين فلسطينيين من حركة حماس، يحيى السنوار ومحمد ضيف وإسماعيل هنية. وكان إسماعيل هنية قد اغتيل على يد إسرائيل وهو في طهران يوم 31 يوليو 2024.

ثم تم الإعلان عن مقتل يحيى السنوار يوم 16 أكتوبر 2024 ثم أعلن خلال هدنة 19 يناير 2025 عن مقتل محمد الضيف. أي أن عجلة المحكمة توقفت تماما عند إصدار مذكرتي اعتقال ضد رئيس الوزراء ووزير الحرب الإسرائيليين.

وهذا يعني بكل بساطة أن مسلسل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية توقف عند ما وقع قبل 20 مايو 2024 وأن أحدا من الإسرائيليين لم يرتكب بعدها أي جريمة من اختصاص المحكمة، ولا حرض على القتل ولا استخدم أسلحة محرمة ولا استهدف المنشآت الحيوية المدنية، ولا قتل المسعفين الصحيين والعاملين في المجال الإنساني، ولا الصحافيين ولا الموظفين الدوليين، ولا الأطفال وهم في بيوتهم أو في دور الإيواء. وهذا ما نبهنا له مرارا وتكرارا حول انحياز كريم خان لرواية المجرم لا الضحية، منذ أن توجه إلى إسرائيل بناء على دعوة من المجتمع المدني، وليس من الحكومة، وقضى ثلاثة أيام وزار منطقة غلاف غزة ومكان الحفل الموسيقى والتقى بأهالي الأسرى وأصدر بيانات تعاطف لا مثيل لها، مؤكدا أنه سيتابع تلك الجرائم.

بدأ صمت كريم خان المطبق عندما قامت موظفة في المحكمة في أكتوبر 2024 باتهامه بالتحرش بها. وقبل خان فكرة التحقيق معه في هذه التهمة التي نفاها جملة وتفصيلا. وبدل أن يركز المدعي العام والمحكمة على ما يجري في غزة من مجازر ترى بالعين يوميا، تم حرف الأنظار إلى قضة التحرش والتحقيق، ما اضطر خان أن يعلن يوم 16 مايو 2025 التنحي مؤقتا عن مهامه، بانتظار نتائج التحقيق، التي تعقدت أكثر. وقد كلف خان القاضيين مامي منديااي نيانغ ونزهات شميم خان قيادة مكتبه خلال هذه الفترة.

هذا الصمت تبعه شيء من الخوف والحذر بعد قيام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بإصدار أمر تنفيذي يوم 6 فبراير 2025 بفرض عقوبات على المحكمة وأصولها وموظفيها وقضاتها وسحب الحصانة عنها. بعد إصدار المذكرتين اليتيمتين باعتقال رئيس الوزراء ووزير الدفاع، واللتين تعودان إلى 20 مايو 2024 غابت المحكمة لسنة كاملة. ومن المفروض، حسب ولاية المحكمة أن تتابع كل ما يرتكب من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان.

فكيف يمكن للمدعي العام وقضاة المحكمة والدائرة التمهيدية أن تتغافل عن الجرائم الكبرى التي تنتهكها إسرائيل ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– جريمة التجويع المتعمد لنحو مليوني إنسان، ومنع دخول الغذاء والماء والدواء والمحروقات – جريمة حرب
– التهجير القسري لكل سكان غزة مرة وراء مرة. جريمة حرب
– قصف المدارس ودور الإيواء والمخيمات التي تأوي مئات الآلاف من المدنيين- جريمة ضد الإنسانية
– استهداف الصحافيين حيث زاد عدد الذين قتلوا عن 220 صحافيا. جريمة حرب
– استخدام العنف الجنسي والتعذيب. جريمة ضد الإنسانية
– خطف واعتقال آلاف المواطنين وحجزهم في ظروف غير إنسانية دون توجيه تهم أو محاكمة – جريمة ضد الإنسانية
– استهداف عمال الإغاثة والمسعفين الطبيين وسيارات الإسعاف ودفنهم في قبور جماعية – جريمة حرب
– استهداف المستشفيات والعيادات وآبار المياه والمخابز والمولدات – جرائم ضد الإنسانية
– مقتل اكثر من 54 ألف مواطن من بينهم نحو 28 ألف امرأة وفتاة ونحو 16500 طفل (عدا عن المدفونين تحت الركام) وجرح نحو 120 ألف إنسان من مجموع سكان بحدود مليونين. جريمة إبادة (قيد البحث في محكمة العدل الدولية).

والسؤال من ارتكب هذه الجرائم؟ هل ارتكبها شخصان فقط؟ أم أن رئاسة الأركان وقادة الألوية والكتائب والفصائل والشاباك والموساد وقادة وضباط الأجهزة الأخرى؟ وبما أن اختصاص المحكمة الأفراد وليس الدول فأين قائمة الأشخاص الذين مارسوا هذه الجرائم؟ لماذا اختبأ قضاة المحكمة؟

قلة من الناس تابعوا موضوع التحرك الإسرائيلي ضد المحكمة، وضد مذكرات الاعتقال التي صدرت يوم 21 نوفمبر 2024. إسرائيل رفضت الاتهامات واعتبرت المحكمة ليست ذات اختصاص، بحجة أن إسرائيل ليست عضوا في المحكمة، متجاهلة اعتراف المحكمة بفلسطين كدولة وقبولها عضوا كامل العضوية منذ نهاية 2014.

وقامت (إسرائيل) بتقديم طلب رسمي للمحكمة بتاريخ 9 مايو 2025 يطالب بسحب مذكرتي الاعتقال، ووقف أي تحقيقات تجري في هذا المجال، مدعية أنها هي التي تقوم بالتحقيقات ويجب احترام مبدأ التكامل، أي أن البلد المعني، إذا قام بالتحقيقات المناسبة يتوقف دور المحكمة.

من ناحية رسمية قبلت المحكمة الطلب. لكن قضاة المحكمة صاغوا ردا على الطلب الإسرائيلي يرفضون وقف التحقيقات.

أكاد أجزم أن قضية مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذين يعدون بالآلاف لن يمثل أحد منهم أمام القضاء الدولي، وسيتم تجاهل القضية وطيها في ملفات النسيان، كما حدث في تحقيقات سابقة في مجازر بيت حانون 2007 وتقرير ديزموند توتو، ومجازر -2008 2009 وتقرير غولدستون، ومجازر 2014 وتقرير وليام شاباس، وتقرير جرائم مسيرات العودة 2019-2018 وتقرير مجلس حقوق الإنسان. هذه الشكوك مبينة على قاعدتين أساسيتين: قوة ضغط اللوبي الصهيوأمريكي من جهة، ورخاوة وتخاذل الموقف الرسمي الفلسطيني.

في يومهم العالمي

ذوو الإعاقة في غزة بين الانهيار المعيشي والضغط الاقتصادي

غزة/ رامي رمانة:

في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، تتفاقم معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بصورة غير مسبوقة، حيث تتداخل الأزمات الاقتصادية والمعيشية لتشكّل عبئًا ثقيلًا يفوق قدرة الأسر على الصمود.

ومع حلول اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يصادف الثالث من ديسمبر من كل عام، تتزايد الحاجة إلى تسليط الضوء على هذه الفئة التي دفعتها الحرب إلى مستويات غير مسبوقة من الهشاشة والفقر وانعدام الأمن المعيشي.

يؤكد علي أبو طعيمة، مدير جمعية منتدى غزة لذوي الإعاقة البصرية، أن الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وأسرهم يعيشون أوضاعًا إنسانية واقتصادية في غاية الصعوبة، بعد أن فقد كثيرون منهم مصادر رزقهم، وتضررت البنية التحتية والمراكز الخدمية التي كانوا يعتمدون عليها.

ويشير أبو طعيمة لصحيفة "فلسطين" إلى أن هذه الفئة كانت تعاني قبل الحرب من التهميش في التوظيف داخل المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص، بما في ذلك خريجو الجامعات من ذوي المعدلات المرتفعة، ما حدّ من فرص اندماجهم في سوق العمل.

ويوضح أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في قطاع غزة قبل الحرب كان يُقدّر بنحو 18 ألف شخص، إلا أن الحرب أدّت إلى ارتفاع خطير في الأعداد، إذ يُقدَّر حاليًا وجود قرابة 2000 شخص فقدوا بصرهم بشكل كامل، إضافةً إلى نحو 4000 آخرين مهددين بفقدانه في حال لم يتلقوا العلاج والرعاية المتخصصة في الوقت المناسب.

وفي ما يتعلق بالواقع الخدمي، يبيّن أبو طعيمة أن مواءمة البيئة للأشخاص المكفوفين تكاد تكون معدومة، سواء في أماكن النزوح أو أماكن السكن المؤقت، نتيجة غياب الوسائل المساندة والخبرات اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

كما يشير إلى أن ارتفاع أسعار الأجهزة المساندة والأدوية، وصعوبة توفير المستلزمات الخاصة بالإعاقة، زادت من قسوة الواقع، لا سيما مع توقف مراكز التأهيل والعلاج الطبيعي.

ويؤكد أن الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية دفعوا ثمنًا مضاعفًا للأوضاع الراهنة، إذ تتطلب رعايتهم نفقات إضافية في ظل انعدام مصادر الدخل، ما يفاقم الأعباء على أسر تعيش أصلًا داخل دائرة الفقر.

من جهته، يوضح الدكتور باسل عابد، مدير دائرة بطاقة المعاق في وزارة التنمية الاجتماعية، أن الوزارة ترصد ارتفاعًا كبيرًا في نسب الاحتياج والعوز بين الأسر التي تضم أشخاصًا ذوي إعاقة، في ظل تراجع فرص العمل اليومية وغير المنتظمة التي كانت تشكل مصدر الدخل الأساسي لهم.

ويؤكد عابد أن نقص الوقود وتعطل المرافق وانقطاع الطرق فاقم صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية والتأهيلية، فيما ارتفعت أسعار المستلزمات التعويضية إلى مستويات غير مسبوقة، واختفى بعضها تمامًا بسبب انقطاع سلاسل التوريد.

ويشير إلى أن حجم الضرر يفوق قدرة المؤسسات المحلية، ما يستدعي تدخلًا دوليًا عاجلًا لتوفير برامج حماية اجتماعية فعّالة.

بدورها، تقول ابتسام أبو شملة، وهي من ذوات الإعاقة، إن الأشخاص ذوي الإعاقة يقفون اليوم في مقدمة الفئات التي تستحق أولوية التدخل الإنساني، نظرًا لما يواجهونه من مخاطر مضاعفة في ظل الظروف الراهنة.

وتشدد على أن تلبية احتياجاتهم يجب ألا تقتصر على الدعم الغذائي أو المساعدات الطارئة، بل ينبغي أن تشمل منظومة متكاملة من الخدمات التي تضمن لهم القدرة على الاستمرار والعيش بكرامة.

وتوضح أبو شملة أن هذه المنظومة تبدأ بتوفير برامج حماية نقدية مستدامة، تساعد الأسر على تأمين احتياجاتها الأساسية، إلى جانب توفير الأدوات الطبية المساندة مثل العصا البيضاء، والأجهزة التعويضية، والنظارات الطبية الخاصة، التي شهدت أسعارها ارتفاعًا كبيرًا وأصبحت شبه معدومة في الأسواق.

كما تؤكد أهمية إعادة تشغيل خدمات التأهيل والعلاج الطبيعي، لما لها من دور حيوي في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من الاعتماد على أنفسهم واستعادة جزء من قدراتهم الوظيفية، مشيرة إلى أن توقف هذه المراكز حرم آلاف الأشخاص من خدمات كانوا يعتمدون عليها بشكل يومي.

وتضيف أن ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم لا يتحقق فقط عبر المساعدات، بل يتطلب توفير بيئة آمنة ومواءَمة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط والتنفيذ للبرامج المخصصة لهم، باعتبارهم الأدرى باحتياجاتهم الحقيقية.

وفي السياق ذاته، قدّم المدير العام لوزارة الصحة في قطاع غزة، منير البرش، أرقامًا توضح واقع الإعاقة في القطاع، مشيرًا إلى أنه قبل الحرب كان هناك قرابة 55 ألف شخص من ذوي الإعاقة، شكّلت نسبة الذكور منهم 53%، والأطفال 18%.

وأوضح البرش أن نسبة الإعاقة ارتفعت بعد الحرب، حيث سُجّلت أكثر من 7 آلاف حالة إعاقة جديدة، من بينها 6 آلاف حالة بتر، وفق معطيات وزارة الصحة في غزة ومنظمة الصليب الأحمر الدولي.

وكشف أن هناك 18 ألفًا و500 مريض بحاجة إلى التحويل للعلاج في الخارج، بينهم 1200 من ذوي الإعاقة، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يمنع فتح المعابر، ما يحرمهم من حقهم في العلاج، ويهدد حياتهم بشكل مباشر.

وأشار إلى أن الاحتلال دمّر خلال عدوانه على غزة مراكز الأطراف الصناعية، لا سيما مستشفى حمد للأطراف الصناعية، كما يمنع إدخال الأطراف الصناعية إلى القطاع، فضلًا عن استهداف وقتل العديد من الخبراء الذين تلقوا تدريبهم في الخارج لصناعة هذه الأطراف.

مصطفى محمد أبو السعود

كاتب ومدون من فلسطين

جروح النزوح
الجرح السابع والخمسون: انقطاع الكهرباء عن غزة

تلجأ الدول المتغطرسة لاستخدام وسائل الحياة للضغط على أعدائها لتحقيق أهدافها ودفع عدوها للاستسلام من خلال اشعار المواطنين بأن احتياجاتهم الأساسية المباشرة قد مسها السوء.

في حالتنا الفلسطينية وصراعنا مع الاحتلال لم يذخر عدونا أسلوباً إلا استخدمه للضغط على الشعب ودفعه للتنازل عن حقه في الحرية والاستقلال.

بالعودة للعنوان (انقطاع الكهرباء عن غزة) فمنذ فوز حماس بالانتخابات التشريعية 2006، لجأ الاحتلال للتضييق على الشعب في غزة من خلال تدمير الحصار وتدمير المرافق العامة والبنى التحتية ومنها شركة الكهرباء، فلم تعد محطة توليد الكهرباء تعمل كما كانت، بل انقطعت الكهرباء عن غزة لمدة طويلة، وقضى خلقٌ كثيرٌ نحبهم نتيجة اللجوء للبديل "الشموع".

ونتيجة للضغوط الدولية على الاحتلال سمح بتزويد غزة بالسولار لتشغيل محطات توليد الكهرباء، فبدأت تتحسن تدريجيا ،6ساعات وصل ومثلها فصل، وأحيانا تزيد وصلاً وفصلاً، وهذا كان له انعكاسات سلبية على مناحي الحياة؛ لأن كل شيء مرتبط بالكهرباء وجوداً وعدماً، قوةً وضعفاً.

ومع بدء عدوان اكتوبر2023 ضرب الاحتلال كل المرافق التي يستفيد منها الناس منها شبكات الكهرباء وفصلها عن الشعب، ولك أن تتخيل أن غزة منذ ذلك الحين لا يوجد بها كهرباء، وكأننا في العصر الحجري.

ما معنى أن تكون بلا كهرباء؟

وجود الكهرباء ليس ترفاً، وغيابها ليس سهلاً، بل كارثة في كل المجالات، فمن الناحية الصحية إن غياب الكهرباء يعني تعطل الأجهزة الطبية عن العمل، وتأثر العمليات الجراحية سلباً، وموت كثير من الاطفال نتيجة نقص التدفئة في المشافي، ومن الناحية التجارية توقف الشركات والمؤسسات والمصانع التي تعمل بالكهرباء؛ لأنها تحتاج الكهرباء لتشغيل الأجهزة لصناعة المأكولات والمشروبات والملبوسات وباقي احتياجات الناس، أما من الناحية الزراعية توقف عمل الزراعة واستخراج المياه من الأرض الزراعة يعتمد ع تشغيل الآبار بالكهرباء، كما ان انقطاع الكهرباء أثر على قطاع التكنلوجيا والاتصالات والانترنت الذي هو قائم بالأصل على الكهرباء، كما أثر على عمل البلديات التي تقدم خدماتها للناس من خلال الكهرباء.

عامان مرا على غزة دون كهرباء وما تبع ذلك من كوارث خلت على غزة نتيجة ذلك الغياب، لدرجة ان المواطن يعاني من شحن الجوال وجهاز الانارة الذي يستخدمه اثناء الليل خاصة كبار السن، وكثير ما تعرض منهم للوقوع في الطريق لعدم وجود الانارة.

نسأل الله عزوجل ان ينتقم لنا ممن ظلمنا وحرمنا النور.

"الفدائي" ينتزع تعادلاً مثيراً مع نظيره التونسي في كأس العرب

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

انتزع المنتخب الوطني لكرة القدم تعادلاً ثميناً مع شقيقه التونسي بنتيجة 2-2 في المباراة التي جمعتهما أمس على ملعب لوسيل في العاصمة القطرية الدوحة، لحساب الجولة الثانية من منافسات المجموعة الأولى لبطولة كأس العرب 2025.

ورفع "الفدائي" رصيده إلى 4 نقاط في صدارة المجموعة، بعدما فاز في الجولة الافتتاحية على شقيقه القطري بهدف دون رد، ليقترب من حجز احدى بطاقتي العبور إلى الدور ربع النهائي.

وأنهى "نسور قرطاج" الشوط الأول متقدمين بهدف دون رد سجله عمر العيوني في الدقيقة 16 بعد ركلة ركنية ارتدت من حارس "الفدائي" رامي حمادة، وأكملها يونس العيوني في الشباك.

وضغط المنتخب التونسي بعد الهدف الأول محاولاً تعزيز التقدم وكان الطرف الأفضل، لكن دون خطورة حقيقية على المرمى الفلسطيني، وسط تألق للدفاع بقيادة محمد صالح.

وحاول عميد صوافطة إدراك التعادل للمنتخب الفلسطيني، لكن كرته لم تصب المرمى، ومع مرور الدقائق كثف "الفدائي" من ضغطه وكان قريباً من التسجيل.

وأهدر محمد صالح أخطر الفرص للفدائي في الشوط الأول عند الدقيقة 36 بعدما مرت من أمامه كرة مررها حامد حمدان بمهارة، قبل أن يتكفل الدفاع التونسي في إبعادها.

وأبعد محمد بن رمضان لاعب وسط منتخب تونس كرة خطرة لاحت أمام حمدان للتسديد أمام منطقة الجزاء، حارماً "الفدائي" من فرصة التعادل عند الدقيقة 42.

وفي الدقيقة الأخيرة من الشوط كاد عميد صوافطة أن يسجل الهدف الأول، لكن المدافع بن علي قطع الكرة في الوقت المناسب، لينتهي الشوط الأول تونسياً بهدف دون رد. استهل المنتخب التونسي الشوط الأول بالضغط على المرمى الفلسطيني، واستثمر خطأ فادحاً من المدافع ميلاد ترمانيني عند الدقيقة 51، إذ انتزع بن رمضان الكرة منه أمام المرمى ومررها للمنفرد فراس شواط، الذي أضاف الهدف الثاني.

تحسن أداء المنتخب الفلسطيني بعد الهدف الثاني لمنتخب تونس، خصوصاً مع التبديلات التي أجراها المدرب إيهاب أبو جزر، وبعد سلسلة من الفرص نجح حامد حمدان في تسجيل الهدف الأول لـ"الفدائي".

جاء الهدف في الدقيقة 61 بتسديدة صاروخية من حمدان بعدما استقبل من خارج منطقة الجزاء كرة مشتتة من الدفاع التونسي عقب ركلة ركنية، لينعش آمال المنتخب في العودة بالنتيجة.

وكاد حمدان أن يدرك التعادل بتسديدة أخرى من خارج منطقة الجزاء، لكنها كانت بعيدة عن المرمى التونسي هذه المرة.

واستمر إهدار الفرص من المنتخب الفلسطيني الذي بسط سيطرته على مجريات المباراة، حتى تمكن زيد قنبر من إدراك التعادل بتسديدة قوية هذه المرة من منطقة الجزاء عند في الدقيقة 85 بعد تمريرة البديل مصطفى زيدان.

وتألق الحارس رامي حمادة في الدقيقة الأخيرة عندما أبعد ببراعة تسديدة تونسية كادت أن تهز الشباك الفلسطينية، لينتهي بعدها اللقاء بتعادل مثير بين فلسطين وتونس.

وفي الجولة الثالثة والأخيرة من الدور الأول يوم الأحد القادم، يلعب المنتخب الفلسطيني ضد شقيقه السوري بينما تجمع المباراة الثانية بين تونس وقطر.

بعد عامين من الإبادة... خارطة طريق لإنقاذ الرياضة في غزة

غزة/ مؤمن الكحلوت:

أنهت اللجنة الأولمبية الفلسطينية إعداد خطتها الاستراتيجية الشاملة لتعافي القطاع الرياضي في غزة، بعد عامين من التدمير الواسع الذي طال البنية التحتية الرياضية جرّاء العدوان وحرب الإبادة، في خطوة تهدف إلى استنهاض الهمم وإعادة الحياة إلى الملاعب والصالات والمؤسسات الرياضية التي شكّلت دومًا ركيزة للهوية الوطنية والصمود الفلسطيني.

وأكد الدكتور أسعد المجدلاوي، نائب رئيس اللجنة الأولمبية الفلسطينية، أن الخطة جاءت ثمرة عمل جماعي مكثف جمع اللجنة الأولمبية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة والاتحاد الفلسطيني لكرة القدم وكافة الاتحادات والأندية والمؤسسات والكوادر الرياضية، بهدف رسم خارطة طريق واضحة نحو التعافي الشامل وإعادة بناء المنظومة الرياضية الفلسطينية.

وأوضح د. المجدلاوي أن خطة التعافي تمتد على مدار عام كامل، وتتضمن أربع مراحل متدرجة، تبدأ بحصر الأضرار التي لحقت بالمنشآت والمؤسسات الرياضية، وإعداد قوائم تفصيلية بأسماء الشهداء والجرحى والمفقودين من الرياضيين تمهيدًا لتكريمهم، إلى جانب سدّ الشواغر في الاتحادات الرياضية، وإطلاق فعاليات تنشيطية تعيد الحراك التدريجي إلى الميدان الرياضي.

وأضاف أن الخطة ستتوسع لاحقًا لتشمل قضايا محورية أخرى، وصولًا إلى استعادة زخم البطولات المحلية والدولية، وترميم المنشآت الحيوية والملاعب والصالات الرياضية، تمهيدًا لمرحلة الإعمار الشامل، بما يعيد للرياضة الفلسطينية مكانتها الطبيعية كمنبر للعطاء والتلاحم الوطني.

وبيّن د. المجدلاوي أنه سلّم الخطة رسميًا إلى جبريل الرجوب، رئيس اللجنة الأولمبية الفلسطينية، مؤكدًا أن فلسطين، بفضل جهود جميع المخلصين، ستتمكن من استعادة حقها في الحياة والرياضة، لتظل ساحاتها رمزًا للنضال والإرادة والإصرار على البقاء.

مواطنون يتحدّون المعاناة بممارسة كرة السلة وسط خيام النزوح

خان يونس/ إبراهيم أبو شعر:

رغم قسوة الظروف في مخيمات النزوح بمنطقة مواصي خان يونس، والانشغال اليومي بتوفير متطلبات الحياة، يحرص العشرات من المواطنين على ممارسة الرياضة بأبسط الإمكانات في بعض المساحات الضيقة وسط الخيام.

ويتجمع بعض الشبان والأطفال يومياً في إحدى الساحات الضيقة لممارسة كرة السلة، بعدما تمكنوا من نصب حلقة عثروا عليها بين الركام وبعض الكرات شبه البالية، في سبيل التسلية وممارسة رياضتهم المفضلة.

ملعب وسط الخيام

يقول جهاد الشرافي (53 عاماً) وهو أحد اللاعبين السابقين، إنه حرص مع بعض الشبان على إزالة الركام وتسوية قطعة أرض صغيرة ونصب حلقة واحدة، وهو ما شجع العديد من المواطنين على التجمع باستمرار لممارسة تلك الرياضة.

ويشير الشرافي في حديثه لـ"فلسطين" إلى أن تواضع الإمكانات لم يحل دون سعيهم لتوفير تلك المساحة لانتزاع لحظات نادرة من السعادة وسط هموم الحياة اليومية ومعاناة العيش وسط الخيام بعدما فقدوا منازلهم خلال العدوان الإسرائيلي.

ويضيف: "من المعروف أن كرة السلة لا يمكن ممارستها إلا على أرضية صلبة من الخرسانة أو الإسفلت، لكن تعذّر علينا توفير ذلك، واضطررنا لممارسة تلك الرياضة فوق الرمال".

أما الطفل محمد العيادي (14 عاماً) فيقول إنه يجد في ممارسة كرة السلة بشكل شبه يومي فرصة لتحسين حالته النفسية بعدما حُرم من حقه الطبيعي في اللعب وممارسة النشاط الرياضي في الملاعب.

ويضيف لـ"فلسطين": "ساحة اللعب تقع على مقربة من خيمة عائلتي في مواصي خان يونس، وهو ما شجعني على التواجد واللعب مع أقراني وحتى مع من يكبروننني سناً، وأحرص على عدم تفويت الفرصة.

قبل العدوان على غزة، كان الطفل العيادي يخطط للالتحاق بأحد الأندية الرياضية في محافظة رفح، والتخصص في كرة السلة التي يعشقها منذ بدايات طفولته، لكن تدمير الملاعب والصالات أجهض حلمه مبكراً.

ويؤكد أنه كان يمارس كرة السلة في مدرسته بمدينة رفح قبل الحرب مع أصدقائه وزملائه، ومع بداية العدوان دمّر جيش الاحتلال تلك المدرسة وقتل العديد من أصدقائه، ورغم ذلك لم ينس شغفه القديم ويحرص على اللعب حالياً بين خيام النزوح.

تدمير المنشآت الرياضية

ودمّر جيش الاحتلال خلال العدوان الغالبية العظمى من الملاعب والصالات والمنشآت الرياضية، وقتل مئات اللاعبين والعاملين في المجال الرياضي، بينهم لاعبون ومدربون وإداريون وحكام وأعضاء مجالس إدارات الأندية في مختلف الألعاب.

ووفق إحصاءات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة فإن 292 منشأة رياضية، من ملاعب وصالات تدريب ومراكز شبابية، تعرضت للتدمير الكامل أو الجزئي بفعل القصف الإسرائيلي المباشر والمتعمد.

وبيّن أن الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم كان قد وثّق في بيانات سابقة تدمير 184 منشأة رياضية بشكل كامل ضمن سلسلة الاعتداءات التي استهدفت البنية التحتية الرياضية في القطاع.

ومن بين عشرات الشهداء الذين قتلهم جيش الاحتلال خلال عدوانه على غزة، ارتقى العديد من نجوم كرة السلة، وأبرزهم لاعب نادي خدمات البريج والمنتخب الوطني محمد الشعلان.

وارتقى الشعلان في شهر أغسطس الماضي بعد استهدافه برصاص جيش الاحتلال أثناء محاولته الحصول على المساعدات الإنسانية في خان يونس لإطعام أطفاله، إذ تواجد في طابور للمواطنين أمام ما كان يسمى مركز المساعدات الإنسانية قرب محور "موراج" جنوبي قطاع غزة عندما تم استهدافه.

إنفوجرافيك